٣٧٧٥ ٣٥ العلم

309.162
M27iA
DE 6 54
1 FEB 1971
1 OCT

309.162
M27iA
c.1

اتجاهات العصر الجديد في مصر

تأليف

محمود المنجوري

١٧٥ ع

سنة ١٩٣٧

ص
٢

عنيت بنشره مكتبة النهضة بشارع المدابغ بالقاهرة

الاهـداء

الى من هبت العاصفة فلم يتزعزع ، وتطاير الشرر من حوله فلم يتقهقر .

الى الوطينة ، والثبات ، والتضحية ، وانكار الذات .

الى النبوغ الموهوب .

الى استاذى « محمود فهمى النقراشى باشا »

اهدي هذه الصفحات المتواضعة التى يرسم فيها العقل المصري اتجاهته الجديدة في عصر الحرية والاستقلال ؟

١٥ مـارس ١٩٣٧ محمود المنجورى

« علينا أن نلتزم العمل والجد ، وان نواجه حقائق الحياة برجولة وعزيمة صادقة »

محمود فهمي النقراشي

اتجاهات العصر الجديد فى مصر

مقدمة

أثر التطورات الاقتصادية والسياسية في توجيه الامة . مبدا تحولنا ويقظتنا . طبيعة العقل المصري ومدي تأثره بالانقلابات

أثر التطورات الاقتصادية والسياسية فى توجيه الامة

ليس لنا أن ننسى ان الانقلابات الاجتماعية قامت منذ فجر التاريخ البشري على أثر قيام ديانات جديدة ، وأن الدين كان المؤثر الفعال فى تكوين الجماعة وتوجيه الحياة الاجتماعية وجهات مختلفة . ولكن التاريخ الحديث لم يعد يرضخ للانقلابات الدينية بقدر ماهو يرضخ لأثر الانفعالات السياسية والاقتصادية ، فنحن فى هذا العصر قد استقرت حالتنا الدينية استقراراً كامناً فى نفوسنا فلم نعد نفكر فى تغيير وضع من أوضاع دين مقرر ، وأما

مانتأثر به حقاً فهو التحول السياسى أو الاقتصادي الذي يطرأ على حالتنا الاجتماعية .

صدأ تحولنا ويقظتنا

ولقد بدأ تحولنا السياسى والاقتصادي الحديث منذ استقرت جيوش نابليون فى بلادنا ، فشعرنا منذ ذلك الحين بيقظة قومية ، ووجدنا أنفسنا أمام عالم أوروبى يطمع فى بلادنا فكان علينا أن نفكر منذ هذا العهد فى تحويل نظمنا، وأفكارنا وأدبنا ،وقيم مدنيتنا ، إلى نظم جديدة تسير مع اتجاهات العصر الذى تعيش فيه البلاد .

ولم تكن لمصر فى ذلك الحين « غاية » تسير اليها « بمنهاج » منظم يكفل النجاح ، ولم يظهر الزعيم الذى كان يجب أن يقود البلاد إلى طريقها المنشود ، بل تعثرت وتعثرت ومازالت تتعثر إلى أن تلقاها الاحتلال الانجليزي. ولولا «التطلع» الذى جبلنا عليه، لأمات فينا هذا الاحتلال

مانستبقيه الآن من أمل وكرامة وشجاعة . ولولا « الكفاية الوراثية » التى كونت « مصريتنا » لكنا الآن عنصراً مفككا منحلا ، لا لغة لنا ولا حياة فينا ولا أمل .

طبيعة العقل المصرى ومدى تأثره بالانقلابات

ان الانقلابات الدينية والمحاولات السياسية التى طرأت على العقل المصرى منذ القدم كانت قاسية وعنيفة وكافية لانحطاطه وإماتة الروح القومية ومحوها من كيانه المعنوى ، لولا أن لهذا العقل المصرى مزاجاً تاريخياً امتاز به منذ الأجيال البعيدة ، من مرونة عجيبة ظاهرها اللين وباطنها الصلابة والقوة . والدليل على ذلك ان تفكيرنا ومزاج مدنيتنا لم يؤثر فيهما إلا عامل واحد خضعت له المدنية البشرية جميعها عند ظهوره ، هذا العامل القاهر هو الدين الاسلامى ، وذلك لأنه جاء كمدنية كاملة ترمى إلى أن

تحل محل المدنية التى كانت سائدة فى ذلك العصر . ولقد تأثر العقل المصرى بالمدنية الاسلامية ، وتكيف بأوضاعها واستقر عليها فى نظمه الاقتصادية والتشريعية والخلقية وما اليها فكان هذا الحدث أظهر الأحداث التاريخية فى انقلابنا الفكرى .

ذلك لأن أقل تغيير يطرأ على معتقدات الأمة يسبب تغييرات أخرى متتابعة ، فما بالك بدين جديد جاء مجدداً جميع قيم الحياة .

على أن العقل المصرى لم تنمحي شخصيته بدخول الدين الاسلامي. بل ظل على ماهو عليه من مزاج وطبيعة سايرت العقيدة الجديدة مسايرة المرونة واللين ، فانتقل من عصر اللاهوت القديم إلى عصر العلم ، ومن الحقيقة النقلية إلى الحقيقة العقلية ، فكان هذا التغيير فى التصورات كافياً لاحداث التفاوت بين مظاهر العقل المصرى القديمة ،

ومظاهره فى العصر الاسلامى الجديد .

ظلت شخصية العقل المصري قائمة حتى فى الفترات التى كان فيها الدين الجديد على منتهى شدته وعنفوانه ، فاستطاع أن يهضم المدنية الاسلامية ويظهرها بمظهر أقليمى غير الذي ظهرت عليه فى الاقطار الأخرى التى فتحها الاسلام .

وحسبنا دليلا على ذلك المقتضيات الفكرية والاجتماعية والروحية التى دعت إلى إنشاء الأزهر وغيره من دور العلم ومدارس البحث ، لتدعيم دعوة خاصة ذات مظهر خاص تختلف فى اتجاهها العلمى والفكرى عما كان للاتجاهات التى شاعت فى الأقطار الأخرى ، وحسبنا أيضاً مظهر فن العمارة الذى امتازت به مصر وحدها دون غيرها من الأقطار التى فتحها الاسلام ، حسبنا هذا دليلا مادياً ملموساً لا يقبل جدلا أو نكرانا .

فالعقل المصري بطبيعة تكوينه التاريخى ، استطاع أن يفهم الدين الجديد ، وأن يخرج منه أوضاعاً لمدنيته الجديدة التى لم يشاركه فيها عقل آخر من العقول الاسلامية الأخرى ، فامتازت بذلك مصر فى اسلامها الجديد ، كما كانت ممتازة منذ القدم بأديانها وثقافاتها القديمة .

ومازال العقل المصري للآن يقود العالم الاسلامى دون وعى منه . وكان قبل قائداً للمدنية البشرية جميعها محتفظاً بمزاجه التاريخى ، وشخصيته الجبارة ، فى جميع أطوار التاريخ .

فاذا كانت الأديان بعظمتها وتأثير روحها لم تستطع أن تمحي شخصية العقل المصرى ، ولم تستطع أن تدمج القومية المصرية فى كيانها ، مع مالهذه الأديان من انتصار العقيدة وقوة الايمان فى القلوب والمشاعر ، فهل تستطيع قوة كائنة ما كانت أن تمحى العقل المصرى وتذهب

بالقومية المصرية مذاهب التبديد والانحلال ! ؟

سيدور الزمان دوراته ، وستنمحى مدنيات وتقوم فى أثرها مدنيات أخرى ، وسيبقى العقل المصرى قائماً فى خلوده ومزاجه ، مبقياً على قوميته أصولها الأبدية .

ولهذا سخر العقل المصري بجميع الانقلابات الأخرى التى طرأت عليه دائماً . فلم تؤثر الانقلابات السياسية والاجتماعية فى عقليتنا تأثيرا تناول المزاج والتكوين ، فسبب انحلالا أو انحطاطاً معنوياً ، وكل ماحدث إنما هو تأثير لم يكن ليستطيع أن يمس غير المظهر الخارجى لنا ، فأظهرنا أحياناً فى مظاهر اجتماعية كانت بعيدة كل البعد عن طبيعة تكويننا الذى ظل سليما معافى .

ولقد حاول الحكم التركى أن يمحو المصرية ، فزال الحكم التركى وبقيت « المصرية » سليمة ، ولقد حاول الحكم الفرنسى أن يطبع مدنيتنا بجميع مظاهره ، من

تشريع وتعليم وجيش فزال الحكم الفرنسى وبقيت مصريتنا سليمة . ولقد حاول الحكم الانجليزى أن يهيء لنا جميع القيم لادماجنا فى الكيان الانجليزى ، فزال الحكم الانجليزى وبقيت مصريتنا سليمة كالطود، شامخة كالجبل. فمصريتنا وقوميتنا هى ميراثنا الخالد الذى يجب أن نحافظ عليه ، بل هى الذخر الأبدى الذى يجب أن نرجع اليه فى جميع مرافق حياتنا الاجتماعية عند وضع دساتير ، تشريعنا وتعليمنا ، وجيشنا ، وفننا وأخلاقنا ؛ وجميع مرافق حياتنا الأخرى .

الاتجاه الاجتماعى والأخلاقى

غايتنا بعد الثورة . عوامل الثورة . حكومة الشعب تمثل روح الامة علامات الانحطاط البادية في مظاهرنا الاجتماعية . حدود تغيير اخلاقنا

غايتنا بعد الثورة .

إن غايتنا بعد الثورة هي أن نبدأ أعمالنا ونجدد مقومات حياتنا الاجتماعية على أسس مصرية بحتة . فمتى كانت «الغاية» واضحة ، استطعنا أن نمهد الطريق اليها ، وأن نهيء الأسباب والمناهج التى تدنينا من الوصول الى غايتنا السامية . فعلينا أن نقسم طريقنا الى مراحل ، وألا نتقدم الى مرحلة حتى نتأكد من اننا قد استقصينا أسباب النجاح فى المرحلة التى قبلها .

لابد للنجاح من أن تكون لنا غاية مرسومة ، نجمع عليها الرأي ، وأن نحدد السبل التى نسلكها الى هذه الغاية . وغايتنا ، أن تكون القومية المصرية الصحيحة أساساً

لقيم حياتنا المستقبلة ، وأن نكون من المرونة بحيث نتقبل كل جديد ملائم لروحنا لنساير العصر الذى نعيش فيه .

ويجب أن يكون روح الأمة هو الهدى الذي نسير عليه فى سلوكنا نحو الغاية التى ننشدها ، حتى لا تدخل طرائق للاصلاح تتنافر مع طبيعة الأمة ، وغرائز روحها وتكوين عقلها وخلقها .

ويجب ألا ننسى العوامل التى دفعتنا الى الثورة . فنحن لم نشهر الثورة إلا لنقرر حقوقا طبيعية لشعب عريق فى المدنية ، لم يكن معترفا بها دوليا ؛ فثورتنا لم تكن إلا فى سبيل الاعتراف بشخصيتنا كدولة مستقلة ذات سيادة .

وإذن فغايتنا هى صيانة شخصيتنا دائما داخل بلادنا وخارجها ، ولسنا نستطيع أن نصون شخصيتنا داخل بلادنا الا بحماية الروح الدستورية وتقويتها ، وبثها فى أخلاق الشعب ، بحيث لا تصدر النظم الجديدة إلا مطابقة

لروح الأمة والدستور . وعلينا أن نفكر جد التفكير فى حماية الحياة الدستورية بالطرق الحاسمة التى يشرعها البرلمان.

أما صيانة شخصيتنا خارج بلادنا ؛ فمو كولة بأنضمام مصر الى عصبة الأمم ، والى الهيئات الدولية الاخرى، والمؤتمرات العالمية المختلفة المقاصد ، وبحسن اختيار من يمثلنا لدى الدول من رجالنا ذوى الشخصيات الممتازة بالنشاط والمرونة والاخلاص وصدق القومية الصحيحة .

حكومة الشعب تمثل روح الامة

وما زال زعماؤنا الذين قادوا الأمة فى ثورتها على قيد الحياة ، وقد تولوا حكومة الشعب والشعب مدين لهم بما بذلوا وضحوا ، ففيهم تجتمع مقدرة الشعب وتتمثل روح الأمة . فهم ثمرة الجهاد الطويل ؛ وهم المرجع الحي الذي ينبض بقلب الأمة ؛ ويعبر عن حاجاتها ومقاصدها

ومشاعرها ، وهم الذين أدركوا غايتها، فحملوا لواء ثورتها.

ومادامت الحكومة تمثل روح الأمة اصدق تمثيل فهى تصور «الغاية» السامية التى ثارت من أجلها البلاد. وتعمل لها فى قوة وحزم واخلاص ، لهذا قام النظام الديمقراطي فى جميع الأمم على أن تكون الحكومات ممثلة الرأي العام تمثيلا صحيحاً، ولهذا كانت الحكومات الديمقراطية حكومات مسئولة أمام ممثلى الشعب دائماً.

فالحكومة التى جاءت وليدة الثورة هى التى تحمى مبادىء الثورة ، وهي التى تستطيع أن تصون القومية المصرية من كل عبث ، وهى التى تشعر بوحى الأمة والهامها فلا تصدر من النظم إلا ما كان وفق هذا الروح ، ولا تقر من التقاليد إلا ما كان منتزعا على الدوام من خلق الأمة.

فحكومة الشعب هى التى تستطيع وحدها دون غيرها من

الحكومات الاخرى أن تنهض بالغاية السامية التى ثارت من أجلها البلاد ، وهي صيانة شخصيتنا وقوميتنا من جميع الامراض والعلل الاجتماعية والسياسية .

علامات الانحطاط البادية فى مظاهرنا الاجتماعية

ولكن مهما يكن من قوة العقل المصرى واحتفاظه بمزاجه وتكوينه التاريخى ، فان للاحداث السياسية تأثيراً اجتماعياً يبدو واضحاً فى المظاهر العامة ، فالمجتمع المصرى غير مستقر على قيم صحيحة تدعو إلى الاطمئنان والاستقرار ، فعلينا أن نسلم بان علامات الانحطاط أصبحت ظاهرة واضحة فى مرافق ثقافتنا بجميع ألوانها ، من تعليم وتشريع وجيش وفن وإخلاق . ذلك لأن أغراض المحتل كانت تعمل وتوجه كل هذه العوامل وجهات تساير غرضه وسياسته . فأصبنا فى جميع مظاهرنا باصابات أدمت عزتنا القومية . ففى تشريعنا أصبنا

بامتيازات أجنبية وبتعدد جهات القضاء. وأصيب جيشنا بجمود فى نظامه ، وأما تعليمنا فمهزلة دبرها المحتل لم نستطع إلى اليوم التخلص من عيوبه ونقائصه . وحسبه أن علمنا كيف نساد دائما ، وكيف نؤمر فنطيع ، وكيف نعنى بالمظهر دون الجوهر ، وكيف نؤثر أنفسنا وننسى الضمير والمبدأ والواجب .

على اننا فى الواقع لم نحرم من الصفات النبيلة التى يجب أن تكون لشعب عريق فى مدنيته ، متحفز للحياة الحرة ذات المسئولية . ولكن يجب أن نعترف بان غالب هذه الصفات معطل ليس غير ، والسبب فى ذلك ان هذه الصفات أو هذا الخلق الاجتماعي لم يجد محلا للعمل أو جوا ملائماً للنمو والانتعاش . لان الاحتلال الاجنبى كان دائب العمل على انحلال الصفات التى تكون القومية المصرية كشخصية مستقلة . فبثت أسباب الاغراء ؛

ووزع طرائق مختلفة للثقافات ، متباعدة في المنشأ والروح ، ورسم خطة معينة تعمل على عدم تماسك الخلق المصرى ، فتمكن فينا حب الذات ، وانصرفنا عن الاشتغال بالمصالح العامة ، وفشا فينا عدم الاعتماد على النفس كنتيجة للتربية الاحتلالية التى نشأنا عليها . حتى أصبح الفرد لايثق بأهليته وقيمته فى المجتمع كعامل له أثره وفعله فى الحياة .

وجمدت فضائلنا الحربية اتكالا على نظام الحماية والاحتلال . وانصرف شبابنا عن الاعمال التى تقتضى الحكمة وقوة لاستنباط والجهود الذاتى والارادة ؛ جزءا من التبعة وطوى الشباب أمله فى وظائف الحكومة وحدها .

ومن مظاهر الضعف . التزلف والمواربة والميل مع اهواء الحكام ، والاتصال بهم مدة الحكم ، ولعل المركزية والسياسة الاحتلالية التى فرضت على نظامنا

الادارى هى التى عطلت في هؤلاء الافراد متانة الخلق التى تجعل الفرد دائماً قوة حية لها اكبر الأثر فى حكومة امته..

وفكرة السيطرة التى تقود أخلاقنا ، هي مبدأ الخطأ الاجتماعي في حياتنا العامة . ذلك لأن هنالك فكرتين فى قيادة الجماعات : فكرة السيطرة ، وفكرة التضامن . فاذا قامت فكرة السيطرة فى قياده جماعة ، انعدم روح التعاون بينهم لانعدام فكرة التضامن عندهم .

والمجتمع المصرى قائم على السيطرة الفردية . بل ان الجماعات الصغيرة التى تنشأ فى المجتمع المصرى ، تخضع لفكرة السلطة وحدها ، فلست تجد جمعية تتكون ، إلا على أساس فكرة السلطة وحب الرياسة. ولست تجد عملا أو مكتباً فى مصلحة من مصالح الحكومة إلا وقام على فكرة السلطة . ولهذا فقد مجتمعنا قيم التعاون والتضامن.

ففكرة السيطرة التى خضع لها المجتمع المصرى كونت الخلق على اوضاع شاذة تميل الى التحكم ، وتقدير الناس تقديراً غير قائم على قيم صحيحة، فصاحب الجاه وصاحب المال هو صاحب السلطة والسيطرة فينا . وان كنا نعلم ان جاهه وماله لم يأت إلا من طريق غير شريف .

ولقد جعلنا حب السلطة أفراداً نؤثر الأنانية والاثرة ففشلت اكثر الأعمال التى تقوم بها الجماعات لتنازعهم على الرياسة والسيطرة .

لهذا كان من علامات الانحطاط البادية فى مظاهرنا الاجتماعية : قيام فكرة السلطة فى قيادة الجماعة عندنا وانعدام فكرة التضامن .

لقد نشأنا الاحتلال على هذا الخطأ الاجتماعي، فيجب ان ننشىء الاجيال المقبلة على نظام الديمقراطية والتعاون.

ان روح الأمة ، كما قلنا ، وكما سنقول دائما هو الذى يملى عليها مبادىء تكوينها ، وبوجهها نحو الطريق الذي يتفق مع غرائز هـذه الروح . ونحن لم نتعثر فى طريقنا الى اليوم ، الا لأن نظم تكويننا الاجتماعى لم تصدر عن روحنا وقوميتنا ، بل صدرت عن أغراض سياسة كانت تحكمنا وتحتل بلادنا ؛ولم نقم بالثورة المصرية إلا لتكسير هذه النظم المفروض علينا ،ولتقرير حقوق طبيعية لشعب عريق فى المدنية ؛ لم يكن معترفا بها دوليا ، ولقد أدى عدم استقرار الحالة السياسية الى اضطراب الحياة الاجتماعية وتبع ذلك اضطراب الخلق المصري ، لما توالى عليه من ، ألوان الاغراء والمساومة فى الحقوق . ولـكن الآن وقد استقرت الحال ،وردت الأمور الى أصولها ، وأصبحنا نشعر بأن لنا كياناً سياسياً معترفا به دولياً ، ولنا كرامة وشخصية

محققة ؛ الآن يقف الخلق المصري فى مفترق الطريق ويترك وراءه ماضياً مملوءا بالحيرة والتردد ، ليستلهم من أسباب ثورته المبادىء التى كانت تدفعه الى بلوغ الغاية السامية المنشودة . فليكن الدستور الخلقى الجديد قائماً على الصفات النبيلة التى دفعتنا الى الثورة فى سبيل كرامتنا وحياتنا الحرة . ولتكن قيم دستورنا الخلقي في الصراحة والشجاعة والتضحية والاخلاص للواجب وانكار الذات .

فهل من الميسور إيجاد قيم جديدة تقوم عليها عناصر مدنيتنا فى العصر الجديد؟؟ مادام الاخلاص رائدنا ، فمن الميسور أن نخلق هذه القيم وان نكفل لها البقاء والحياة حتى تصبح أسساً لثقافتنا ووجودنا .

مشكلة التعليم

الثقافة العامة والتعليم ـ اغراض التعليم فى عصور الاحتلال
عيوب التعليم ـ مشكلة المتعلمين المتعطلين

الثقافة العامة والتعليم

ان أهم عامل فى ثقافتنا هو التعليم . وكما أنه كان أول ماهم المحتل لتوجيه الأمة إلى الغرض الذى كان يرمى اليه من الاستعمار والاحتلال ، كذلك يجب ان يكون أول همنا وأول مايشغل رجالنا عندما نخطو الخطوة الموفقة الأولى فى طريق الحرية والاستقلال ، فهو واجب المربى والمعلم وواجب كل مثقف فى الأمة وواجب البرلمان وواجب وزير المعارف ورجل الجامعة والأزهر . فهو حقاً الغرض الأكبر الذى يجب ان نشعر بقيمته ومسئوليته الكبرى دائماً .

أغراض التعليم فى عصر الاحتلال

لقد كانت طرائق التعليم ووسائل التربية فى عصور الاحتلال المختلفة تتفق والغرض المحزن الذى كانت تنطوي عليه مساوىء ذلك العصر ، فلقد جردتنا من الكرامة ، والشجاعة ، وقوة الاستنباط ، والشعور بالواجب الوطنى ، وحاولت ان تجعلنا شعباً منفصلا عن مصريته وماضيه التالد ؛ وقتلت فينا ملكة الاستقلال العقلى ، فلم تبق للشباب مطمحاً إلا فى المسابقة فى الامتحان للنجاح فيه للحصول على وظيفة فى الحكومة . ونتيجة هذا هى ان تتولى شئون الأمة أناس ليس لهم أهلية إلا فى الاستسلام إلى التقليد ، فلا ابتكار ولا تجديد ولا جدارة شخصية . وانى لا أبالغ فى القول إذا قلت ان هذا التعليم أدي إلى انحطاط فى الخلق العام بقدر ماحشد من المعلومات فى رأس المتعلم ، لأن هذا التعليم أفقد الأفراد ملكة

ضبط النفس ؛ وصرف المتعلمين عن المرافق العامة إلى حب الذات والأنانية ، وتركهم الآن حيشاً جراراً من المتعطلين ومرضاً اجتماعياً يجب أن نسرع إلى التفكير لعلاجه فوراً .

والآن وقد أقبلنا على العهد الجديد . عهد الاستقلال والاستقرار . والتعليم لايزال تركة مثقلة بالجمود وارجعية يجب أن نقبل عليه لندرس مواضع الضعف والاساءة ، ونرفع كل العيوب فى شجاعة واخلاص ، حتى يصبح التعليم عندنا أهلا لحياة جديدة ذات مسئوليات عظام . ولنعلم جميعاً أن قوة الجيش لن تكفى للمحافظة على كيان استقلالنا ، مالم تكن لنا قوة ثقافية من التعليم والأخلاق.

ولقد خضعت سياسة التعليم عنـــدنا ، فى عصورها المختلفة ، لسياسة الدول التى احتلت البلاد ، فأخذت ثقافتنا العامة لونا من ألوان سياستها وأغراضها ، فخضعت

للسلطان التركى وظهر أثر ذلك فى رسائل الدواوين والألقاب والرتب والزي أيضاً . ثم خضعت للسلطان الفرنسى ، يوم دخل إلى البلاد من طريق الاصلاح الذي كان ينشده أمير البلاد محمد على الكبير ، وظهر أثر ذلك واضحاً فى رسائل الحكومة يومئذ ، وفى منشورات الوالى الادارية والتشريعية . وظل واضحاً فى تشريعنا الموضوعى إلى مابعد ذلك من عصور الولاة الذين جاءوا بعده . ثم خضعت ثقافتنا أخيراً للسلطان الانجليزى ، الذي تغلغل فى مرافق حياتنا ، فاحتل وزارة المعارف لاحتلال العقول كما احتل ثكنات قصر النيل لارهاب البلاد . لهذا كان من واجبنا الآن ، وقد أصبح الأمر بأيدينا أن نتحلل من هذه الثقافات الاحتلالية ، وأن نعمل على إظهار سيادتنا القومية ، فنهذب رسائل الدواوين ونجعلها مصرية فى لونها ولهجتها ونتجه إلى وزارة المعارف وجهة إصلاحية

محضة . وأن نبحث عن عناصر العهد الدانلوبى فنقصيها اقصاء ليخلو الجولكل مصلح مجدد . ان الشجاعة لاتعوز المصلح الذى ترقبه البلاد لاصلاح أكبر ركن من أركان استقلالنا ، فليتقدم هذا الشجاع إلى هدم تعليم لاينشىء غير فرد أنانى لايضحي فى سبيل إسعاد الجماعة إلا مدفوعاً برهبة أو متورطاً . نحن نريد أن ننشىء جيلا جديداً ؛ فى ظل ثقافة استقلالية ، لاتشوبها أي شائبة من شوائب العهد الدانلوبى الذي لايزال بهيكله قائماً فى برامج تعليمنا المهلهلة .

لقد اشترط حلفاؤنا الانجليز أن نقوى جيوشنا قبل أن تسحب جيوشهم ليأمنوا علينا أي اعتداء خارجي ، وما كان أولى بهم أيضاً أن يشترطوا علينا شرطاً آخر ، وهو أن نصلح تعليمنا ، إصلاحاً يكفل حماية استقلالنا حماية صحيحة !!

عيوب التعليم

ان اختلاف التعليم وتباعد الثقافات فى المنشأ والروح وتشعب وسائلها لمن أظهر عيوبنا الاجتماعيـة ـ فعندنا أزهر يشرف على تعليم اللغة العربيـة ، وعندنا دار العلوم تشرف هى الأخرى على تعليم اللغة العربيـة وتخرج مدرسين ، وكانت هناك مدرسـة للمعلمين ، ومازالت مدارس أخرى تخرج أنصاف وأرباع المدرسـين ، ثم هناك كلية آداب تشرف على تعليم اللغة العربية أيضاً ، ثم معهد قالوا انه معهداً للتربية ـ كل هـذه المرافق تخرج مدرسين لناحية واحدة من الثقافة ولكنهم مضطربين فى ثقافتهم غير مثقفين فى مناهج تعليمهم فهم لايحكمون على الشيء الواحد حكماً واضحاً ولا ينظرون إلى ألوان الحياة نظرة واحدة ،ومن هنا ،كان اضطراب حياتنا الاجتماعية والنفسية وعدم فهم بعضنا للبعض الآخر ، بل هذا كان

سبب الخلف فى مواقف كثيرة أيام ثورتنا وجهادنا فى سبيل استقلالنا .

هذا عيب اجتماعى يجب أن نمحوه فنعمل على توحيد ثقافتنا التعليمية ـ وكل تقليد لا تقره حاجة العصر ، ولا يقتضيه العهد الجديد ، يجب ان يمحى فى سبيل الاصلاح وادماج الجهات التى تخرج نوعاً واحداً من الثقافة وتوحيد هذه الجهات فى شخصية واحدة ، أول واجب يجب أداؤه للوطن .

أما برامج التعليم الأخري فكلنا راح ضحيتها ، فهى لا تخرج الفرد المثقف الذي يشعر بكرامة الحياة والشخصية المستقلة ، وإنما هى تخرج عمالا لوظائف ينجح فيها الفرد مادام ناسياً كرامته وشجاعته ومروءته وخلقه ، وما كانت هذه البرامج لتخرج الرجل الذى يستطيع أن يشق الحياة بمنكبيه سعياً وراء الرزق والاثراء ، بل تركت هذه البرامج لمصر جيشاً من أبنائها المتعطلين ، الذي لا عمل

لهم ولا أمـل أمام حياتهم ، غير وظيفة محـدودة الأجر مقصورة الانتاج .

ان التعليم الوافى كفيل فى ذاته بايجاد العمل ومحاربة البطالة .وأما مالدينا من تعليم أبتر ،فلا يثقف عقلا ، ولا يقوم خلقـاً ،بل هو كالدواء الخاطىء الذي يزيد المرض . إذ يقتل فى الافراد قوة الاستنبـاط والابتكار ،ويحرم الوطن من تخريج أفراد يخدمـون العلم فى ذاته كعلماء عالميين .

مشكلة المتعلمين المتعطلين

وأما مشكلة المتعطلين فهى النتيجة الألميـة لبرامج التعليم عندنا وواجبنا أن نوقف الداء فوراً ، وأن نعالج الأمر على انه مشكلة قوميـــة متصلة بدستور حياتنا الاجتماعية ، ونظام كياننا فى الوجود ، وإلا استهدفنا لمخاطر اجتماعية ذات هوات سحيقة لا قبل لنا على احتمال

شيء منها .

وليكن تعليمنا مشتقاً من الحياة العملية نفسها ، فليخرج لنا شباناً ذوى كرامة ، تطلبهم الحياة للعمل ، وتقبل عليهم فى حرص ، بدلا من هذه الآلات المتعطلة التى هيأها التعليم القديم لتقف مستجدية فى ذلة وقنوط .

وأما علاج هذه البرامج فموكول إلى رجال التربية الفنيين ، الذين لم تتأصل فيهم روح دانلوب الاحتلالية . فعلى هؤلاء وحدهم تقع مسئولية الاصلاح ، وإلى هؤلاء تتجه الأمة . وليكن دستور تعليمنا الجديد مرآة نرى فيها مصير بلادنا واضحاً .

فمتى تغيرت طرائق التعليم وتوحدت مناهجه وقامت على أساليب استقلالية يراعى فيها ما يحتاج العصر من قيم جديدة للحياة الاجتماعية والاقتصادية ، عندئذ تظهر ثقافتنا مظهر أمة مجيدة ، تنشد الحياة السامية ، وتشعر

بواجبها الانسانى ، وتقدر الحرية على أنها مسؤلية ، والاستقلال على أنه تبعات جسام أمام المجتمع .

ان دستور تعليمنا الماضى كان دستوراً أبتر يخضع من يضع المنهج للأمر الواقع ، ولا يفسح له طريق الاصلاح. وهل كان يطلب من معلم تؤجره الدولة المحتلة لأن يعبر عن عاطفة ساخطة أو ان يبث فى تلاميذه روح الثقافة المتمردة على أوضاع مهينة كتب على الوطن أن يخضع لها دون معارضة ؟!

ان عمل المعلم هو الخطوة الأولى فى ثقافة الشعب ، فيجب ألا يختلط الأمر على المعلم بعد الآن . وعلى منشىء دستور تعليمنا ، أن يثبت فكرة القومية المصرية فى مناحى الثقافة الجديدة ، لأنها هى أساس القيم التى سترفع عليها أسس حياتنا المستقبلة . فليست الحرية فكاك رقابنا من ذل الاستعمار الأجنبى فقط ، وإنما هى المسؤلية الكبرى

التى تحملنا تبعات المستقبل وحدنا . وإذن فواجب المعلم والمدرسة ان تنشىء عقولا تقدر المسؤلية ، بقدر ماتفهم معنى الحرية . فالوطن، والواجب ،والحق، وانكار الذات كل هؤلاء مصدر التربية الوطنية التى يطلبها العهد الجديد.

المرأة والطفل

المرأة ومسئوليتها الجديدة . سياسة الطفل

المرأة ومسئوليتها الجديدة

أما المرأة المصرية فعليها تقع المسؤلية الكبري أمام الله والوطن . ولو قدرت المرأة مسئوليتها حقاً ، لهرمت فى صباها ؛ فهى التى تلد الرجال ، وفى مدرستها تنشىء العقول ، وتهيىء الأخلاق ، وتكون الأمم .

كل واجب يدعو إليه الوطن إنما هو واجب مكلفة بادائه المرأة قبل سواها ، بل ان أكثر الواجبات مطلوبة منها وحدها دون غير . فواجب المرأة الآن هو أن تشعر أطفالها بالمسئولية العظيمة ، المترتبة على الاستقلال . فلقد كان الاستقلال فيما مضى ، أملا ، فأصبح الآن عبئاً يجب النهوض بتبعاته . ويجب أن تشعر المرأة أطفالها بأنه

كما ان ثمن الحرية غال ، فان مايبذل لحماية هـذه الحرية يجب أن يكون أغلا وأعز . يجب أن تغنى أطفالها أغنية الجهاد ، وان تبث فيهم دائماً معنى الوطنية الصحيحة ، فوطنهم هو وطن الفراعنة ، الذين حكموا الدنيا ، ولبسوا الشمس تاجاً فوق رؤوسهم ، وهم نسل هؤلاء الذين لم يخضعوا فى يوم من الأيام لمذلة أو إهانة . وان استقلالا لاتحميه القوة ، لاقيمة له ولامعنى ، يجب أن تقول لطفلها كل صباح . انك جندى خلقت لتدافع عن كرامة بلادك بروحك ، ونفسك ، وكل ماتملك .

ويجب أن تنذره بما فى المستقبل من أخطار واطماع . فمصر بموقعها الجغرافى تقع بين أوروبا والشرق ، وفى جوف أوروبا الآن بركان يغلى ، فمن اذن يحمى بلادنا ، ومن اذن يدفع عن شواطئها المكشوفة ، وعن جوها الرائق ، وأرضها السهلة ، غوائل الاطماع ! من اذن يحمى

استقلالنا المهدد ، غير هذا الجيل الناشىء ، وغير الأجيال المقبلة التى تهيئها المرأة الآن بتربيتها .

أليست اذن مسؤلية المرأه هى المسؤلية الكبرى !! الواجب والوطن ، هما دستور التربية المنزلية الجديدة ، وإلا ضاع كل شىء ، وذهب كل مجهود هباء .

ان واجب المرأة المصرية لم ينته بعد ، فهى كما كانت فى الصفوف الأولى أيام الجهاد ، كذلك يجب أن تكون فى المقدمة ؛ داعية إلى توطيد النظام العسكرى ، ساهرة على تحقيق مقاصده ، لأنه الوسيلة الوحيدة لحماية الاستقلال بل هو الدستور الدائم لحماية الوطن ؛ مادام هـذا الوطن مهدداً على الدوام باطماع وحروب .

الطفل

وأما الطفل فيجب أن يكون له فى برنامجنا الجديد المكان المرعي بما له من قيمة وتقدير .

فالمستقبل لهؤلاء الأطفال الذين ينعمون الآن فى أحضان أمهاتهم ؛ فمتى كان المستقبل لهم وحدهم وجب علينا نحن أن ننشئهم تنشئة قومية حريصة على الدفاع عن الوطن . وأول مايجب أن تنشأ عليه حياة الطفل أن يفهم أنه ليس هو ملكاً لنفسه ، ولا لوالديه ، ولا لأسرته ، وإنما هو ملك للأسرة العظيمة التى تضمه وتضم أبائه . ويجب أن يفهم انهذه الاسرة الكبيرة ، إنماهى الأمة ، وانه فرد فيها ، ويجب أن يعمل دائماً فى سبيل إسعادها وان يؤمن بأنه مرتبطومتضامن مع أفرادهذه الأسرة برباط قومي أساسه ان كل عمل يأتيه أي فرد اماأن يعود بالنفع على المجتمع أوبالضرر . وانه يستطيع ان ينفع أمته أويضرها وان هذه الأسرة العظيمة تتأثر بسلوك كل عضو فيها ، فتعلو بمجده وتسفل بسقوطه ، وتغنى بجده ، وتنحط بتهاونه .

يجب أن ينشأ الطفل على هـذه العقيدة : انه ملك للوطن ، حتى تتجلى فيـه الحياة الوطنية بأسمى معانيها ، وحتى تفنى ذاته فى ذات أمته ، فلا يؤثر منفعته الخاصة على منفعة الوطن العامة ، وحتى يعمل دائماً لاسعاد أسرته العظيمة ، شاعراً بآلامها ، مقدراً مطالبها ، كأنه مسؤل عمن يعول فى بيته الخاص .

متى كان الطفل فى برامج اصلاحنا ضمنا المستقبل حقاً ، ووثقنا بأننا نعمـل على أسس اجتماعية صحيحة . وإذا كانت الزعماء تعتمد على جهود الشباب ، فالمصلحون والمجددون لا يعتمدون على غير تنشئة الأطفال تنشئة تتفق مع مبادىء التجديد والاصلاح التى يقتضيها العهد الجديد .

اتجاه التشريع

قومية التشريع . توحيد القضاء واستقلاله . الامتيازات الاجنبية
الاجانب المتمتعون بالامتيازات والغير المتمتعين بها . كيف نشأت
المحاكم المختلطة . نحو المركزية من التشريع الاداري

قومية التشريع وتوحيد القضاء واستقلاله

ولعل الخطوة الثانية بعد توحيد مناهج التعليم ، وادماج عناصره ، والعناية بالطفل وقيام المرأة بواجبها ، لعل الخطوة التالية بعد ذلك ، هى استخلاص الثقافة التشريعية من العناصر الأجنبية فى موضوعها وتطبيقها على أن تكون روح الأمة وحاجتها إلى الاصلاح رائد المشرع الجديد ، إذ أنه كما ان انحلال الأمم التاريخية ينجم عن تناسلها مع الأجنبى ، كذلك يمكن أن يقال ان الأمة تنحل فى تكوينها الاجتماعى والقضائى والادارى إذا ما آثرت تشريع غيرها من الأمم .

فالتشريع فى كل أمة أساس من أسس مدنيتها. ولكل أمة ميزة فى طبيعتها ، تنتفع بها المدنية البشرية العامة ، فى الفن ، والأدب ، والصناعة والعلم . فاذا ما اندمجت الشرائع ، تلاشت على اثرها أوطان ، وكلما زال وطن أو تلاشى فى وطن غيره ، زالت الميزات التى كانت قائمة وخسرت البشرية وضعاً كان موجوداً ، فتنقص المدنية بمقدار ذلك الزوال ، أو هذه الخسارة . والقومية تنكر على الوطن أن يتلاشى فى غيره ، وهذه هى الوطنية الصحيحة . على أنه لن يمنعنا حب الوطن واستخلاص قوميتنا من العناصر الدخيلة ، من أن نسمو فى حبنا إلى محبة الانسانية عامة . فطبيعتنا ، وطبيعة تفكيرنا ، وعقائدنا ، وأصول تشريعنا ، تدعوا إلى احترام حقوق غيرنا من الشعوب الأخرى ، بالقدر الذى لا يمس كرامتنا ولا يجرح عزتنا .

وإلى أن تلغى الامتيازات وتعلن مصر الغاء نظام المحاكم المختلطة ، وإلى أن تبرأ كرامتنا القومية من هذا الجرح العميق ، يجب من الآن ان نتجه فوراً ، وبلا إبطاء إلى توحيد القضاء المصرى فى إجراءاته ، فيندمج بجميع عناصره من أهلى وشرعي وملى وهيئات أخرى مختلفة فى المحاكم الوطنية ، مصان الكرامة ، موحداً فى عدالته ميسوراً فى اجراءاته ، بلا مساس لأي دين أو جنسية . عندئذ فقط يشعر المصرى ان العدالة فى بلاده مصانة محققة ، لاتضيع فى شيوعها بين أوزان مختلفة ، وأوضاع متباينة ، وان القومية المصرية هى السفر الأول الذى يجب أن يستمليه المشرع المصرى عندما يفكر فى إصلاح القضاء فى مصر إذ يجب ان تكون القومية وحدها مادة القانون ويجب أن يكون روح التشريع فى البلاد مستمداً من روح الأمة .

على انه من مقتضيات عهد الاستقلال ، ان يكون القضاء عندنا مستقلا ، فالفائدة المترتبة على هذا الاستقلال ليست قاصرة فقط على استقلال القضاء وحريته ، استقلالا يكفل العدالة فى ظل رقابة الضمير وحده ، بل تتعداه إلى فائدة أخرى ، مترتبة على نتائج المعاهدة ، عند ما نلغي القضاء المختلط ، ونمحو أثر الامتيازات الأجنبية . حتى لا يوجه الينا نقد يقول : ان قضاءكم لا يتمتع بالاستقلال الذي يتمتع به القضاء فى البلاد الأخرى . مع ان دستورنا صريح كل الصراحة فهو ينص فى المادة ١٢٧ على أن عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم تتعين حدوده وكيفيته بالقانون . وإذن فمبدأ استقلال القضاء مبدأ مقرر فى ذاته فى صلب دستور بلادنا .

نحن نعمل على الغاء القضاء المختلط ، والقضاء القنصلى ؛ ونعمل على ادماجهما فى القضاء المصري .

ولكن لدينا مشاكل أخرى وعيوب مريضة ؛ يجب أن نعمل على علاجها ؛ حتى يبرأ هيكل القضاء برأ تاما ويتجه الاصلاح الى جميع نواحيه دفعة واحدة . فلست أفهم كمصرى يشعر بقيمة الاستقلال وبكرامة القومية ان يكون قضاؤنا موزعا بين أهلى وشرعى وحسبى ومللى.

ان العدالة ليست قانونا ؛ بل هي الروح السائدة على ضمير القضاء فى تشريعه وتطبيقه واجراءاته ، للوصول الى الحق دون ضياع وقت على المتقاضين . وعليه فيجب أن تسود القضاء تقاليد واحدة ، لا متنوعة ، تتشتت بينها العدالة .

لهذا يجب أن يكون توحيد القضاء سياسة مقررة فى نظامنا الاجتماعي ووسيلة يترتب عليها الغاء الامتيازات.

الامتيازات الاجنبية

ان التشريع المصرى تركة مثقلة بعيوب الماضى

واخطائه . ولقد كانت الكرامة المصرية مجنى عليها فى جميع الاطوار الماضية، فلقد فرضت على مصر الامتيازات فرضا ، ولم تكن هي طرفا فى التعاقد على قبولها ، بل كانت كالقاصر الذى يسىء اليه وصيه بالتنازل عن حقوقه ولهذا كانت مصر غير مسؤلة عن تصرف جائر غير مشروع أجازه غيرها من الدول وفرضه عليها قسرا .

لهذا كان من حق مصر أن تعلن الدول باسقاط هذه الامتيازات فى أي وقت شاءت، لانها فضلا عن كونها لا تتمشى مع روح العصر الجديد، ولا مع الصداقة الدولية المتبادلة بين مصر والدول الممتازة منذ زمن بعيد ، فان مصر المستقلة لا يمكن لها بحال وقد جهدت فى سبيل حياتها الحرة ماجهدت ، ان تقبل بقاء هذا النظام الشاذ فى بلادها على الاطلاق . وان كل مصرى ليشعر ان من حق مصر الواضح الغاء أى نظام لا تقره مصلحتها

كدولة مستقلة ، لها كرامة ، وأمل ، وحياة .

الاجانب المتمتعون بالامتيازات والغير المتمتعين بها

الدول المتمتعة بالامتيازات الاجنبية هي الدول التى ابرمت مع السلطنة العثمانية معاهده لا زالت معمول بها وتخول لها امتيازات ؛ وهذه الدول المتمتعة بتلك الامتيازات هى التى وافقت على انشاء المحاكم المختلطة . ويوجد الآن اثنى عشر دولة متمتعة بالامتيازات وهي : —

١ ـ فرنسا

٢ ـ بريطانيا العظمى

٣ ـ ايطاليا

٤ ـ اسبانيا

٥ ـ هولندا

٦ ـ بلجيكا

٧ ـ الدانمارك

٨ ـ السويد

٩ ـ البرتغال

١٠ ـ النورويج

١١ ـ الولايات المتحدة

١٢ ـ اليونان

اما الدول الغير المتمتعة بالامتيازات الاجنبية فهى باقى الدول الاخري .

والمعاهدات المبرمة مع المانيا والنمسا والمجر وروسيا ليست سارية المفعول الآن — أما الدول الاخرى التى نشأت عن انسلاخها من دولة أخرى ، فلا تتمتع من حيث تطبيق قوانينها خارج بلادها بالاتفاقات السابق ابرامها مع دولتها الاصلية .

ومع ذلك فان القضاء المختلط ، تطبيقا للمادة ٩ من

لائحة ترتيب المحاكم وتوسيعاً لاختصاصات المحاكم المختلطة ، قد اباح للاجانب الغير المتمتعين بالامتيازات الاجنبية ، امتيازات واسعة النطاق ، فيما يختص بالقانون العام . فوجود أجنبي من الغير المتمتعين بالامتيازات في نزاع واقع بين مصريين ، يكفي لاخراج هذا النزاع من اختصاص المحاكم الاهلية .

على ان هذا المبدأ غير مطبق على بعض الاشخاص من الغير المتمتعين بالامتيازات التابعين للدول انسلخت عن السلطنة العثمانية بموجب معاهدة لوزان (سوريا ولبنان وبلاد العلويين وجبل الدروز وفلسطين وشرق الاردن والعراق والحجاز واليمن)

وكذلك غير مطبق على الفرس الذين ابرمت حكومتهم معاهدة مع مصر .

وعلاوة على ذلك فان بعض الحكومات الغير المتمتعة

بالامتيازات الاجنبية" تتمتع الآن بشيء منها وهي:

١ ـ المانيا ـ فقد خول لها أن يكون لها فى مصر بصفة مؤقتة محكمة قنصلية دون أن يكون لها امتيازات تشريعية

٢ ـ النمسا ـ مثلها مثل المانيا

٣ ـ رومانيا ـ فقد صرحت لها وزاره الخارجية بان تنشيء لها محكمه" قنصليه" .

٤ ـ سويسرا ـ وليس لها امتيازات من حيث انها حكومة ولكن رعاياها خاضعون لقضاء المحاكم القنصلية متى كانوا مقيدين بقنصليه" فرنسا أو ايطاليا .

اما الموقف الحالى من حيث الاختصاص القضائى فينلخص كما يأتى : —

أ ـ الدول المتمتعه" بالامتيازات الاجنبية

ان رعايا هذه الدول خاضعون للجهات الآتية :

١ ـ للمحاكم القنصلية ؛ فى مواد الاحوال الشخصية

وفى المواد المدنية والتجارية اذا كان النزاع قائما بين شخصين من جنسية واحدة ، وكذلك فى المواد الجنائية عن الجنايات والجنح عدا بعض منها جعل الاختصاص فيها للمحاكم المختلطة .

٢ ـ للمحاكم المختلطة ، فى المسائل المدنية والتجارية (عدا الحالة المتقدمة) انظر المادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم ، وكذلك فى المواد الجنائية عن المخالفات بما فيها مخالفات اللوائح المصدق عليها من الجمعية العمومية .

وفيما يختص بالامتيازات التشريعية فانها تقضى بضرورة موافقة الجمعية التشريعيه (بالمحاكم المختلطة) أو موافقة الدول على كل القوانين المعدلة للقوانين المختلطة كى يمكن تطبيقها على الاجانب المتمتعين بالامتيازات .

وتقضى بضرورة موافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة ، على كل اللوائح المقررة لعقوبات

تقع على مخالفة الأوامر الادارية . كى يمكن تطبيقها على الاجانب المتمتعين بالامتيازات .

كما وأن بعض الدول المتمتعة بالامتيازات الاجنبية التى أعلنت حمايتها على بعض البلاد قد حصلت على اعتراف الحكومة المصرية لحقها فى امتداد نظام الامتيازات الى الرعايا المشمولين بحمايتها .

وبذلك قد اعترف بتلك الحماية للتونيسيين والمراكشيين (التابعين للمنطقة الفرنسية) ، وكذلك الجزائريين ، وسكان ليبيا ، فاعتبروا تابعين للادارة الفرنسية أو من رعايا دول ايطاليا ، ولم يعترف بحق التمتع بالامتيازات لرعايا البلاد الموضوعة تحت الانتداب لأن الانتداب مثل الحماية مبدئياً — لايخول الاحق الحماية الدبلوماسية ، وعلاوة على ذلك فان هناك قانوناً وضع فى سنة ١٨٦٣ قرر حدود الحماية الشخصية كحق محدود

ناتج عن اتفاق (انظر الاتفاقيه مع المانيا فى سنة ١٩٢٥)

ب- الدول الغير المتمتعة بالامتيازات

هذه الدول ليس لها محاكم قنصلية، ورعاياها تابعون لاختصاص المحاكم الاهلية، وعلى ذلك فان المبدأ يقضى بما يأتى :-

فى مواد الاحوال الشخصية- فان الاختصاص للمحاكم الشرعيـة (وبصفـة استثنائيـة للمحاكم الطائفيـة والاختصاص للمجالس الملية

فى المواد الجنائية - الاختصاص للمحاكم الأهليـة عن الجنايات والجنح والمخالفات .

فى المواد المدنية والتجارية :-

١- الاختصاص للمحاكم الأهلية للمنازعات القائمة بين شخصين من الغير المتمتعين بالامتيـازات أو بين شخص غير متمتع بالامتيازات وبين مصرى .

٢ - الاختصاص للمحاكم المختلطة ان كان أحد الرعايا المتمتعين بالامتيازات داخلا فى الدعوي .

ومع ذلك فقد جعل مبدأ التوسع فى الاختصاص ، المحاكم المختلطة ترعى هؤلاء الاجانب باحكامها ، استناداً على تفسير كلمة (أجنبى) الواردة فى المادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة . وتطبيقاً لنظرية الصالح الاجنبى تمسكت المحاكم المختلطة باختصاصها على الاجانب الغير المتمتعين بالامتيازات وذلك فى المواد الجنائية متى كان الأمر متعلقاً بمخالفات . وفى المواد المدنية والتجارية اذا ماكان النزاع قائماً بين شخصين غير متمتعين بالامتيازات وكانا من جنسيتين مختلفين .

وفى الواقع فان اختصاص المحاكم الأهلية فيما يختص بالغير المتمتعين بالامتيازات غير منازع فيه من المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية . إلا عن المخالفات . بينا نرى

تلك المحاكم تعطى لنفسها اختصاصاً أوسع فى المواد المدنية ولو كان النزاع متعلقاً بشخصين غير متمتعين بالامتيازات من جنسية واحدة .

والدول الغير المتمتعة بالامتيازات لاتتمتع بأي امتياز تشريعى .

ولكنه بسبب ماجرت عليه الاحكام المختلطة فى موضوع الاختصاص يوجد شيء من عدم الاستقرار فيما يختص بتطبيق القوانين واللوائح التى لم تصدق عليها الدول المتمتعة بالامتيازات على هذه الفئة من الاجانب وكذلك فيما يختص بمدي الحقوق المكتسبة التى يعول عليها كثيراً القضاء المختلط فى كثير من الاحيان .

وأما الدول المستثناة من هذه القواعد فهى المانيا والنمسا وسويسرا .

على أن وجود محاكم قنصلية المانية ونمساوية

ودومانية" وامكان تقاضى رعايا سويسرا أمام المحاكم القنصلية" الفرنسية" والايطالية" قد ترتب عليه مساواة هؤلاء الاجانب فى الواقع بالاجانب المتمتعين بالامتيازات فيما يختص بالاختصاص القضائى.

• • •

فيا للعدالة ويا للرحمة ! أى اعباء ينهض بها كاهل مصر! لكل أجنبى قانون وتشريع وامتيازات تؤثره على المصرى فى بلاده . حقاً لقد جعلت هذه الامتيازات المصرى غريباً فى بلاده ، ولكن إلغاء الامتيازات هو هدف قومى بل وعقيدة وطنية ؛ أجمعت الأمة" عليها اجماعاً ، لا يقل روعة" عن اجماعها فى المطالبة" بحق الاستقلال والحرية : بل ان البلاد لتشعر بأن معاهدة الصداقة" التى أبرمت بينها وبين انجلترا ، قد حققت استقلالها ، وانهت صفة" الاحتلال العسكرى للبلاد ، ولكن البلاد لم تشعر بعد بالحرية المطلقة" ، التى يجب أن تلازم هذا الاستقلال ؛ لأن

أغلال الامتيازات مازالت فى أعناق رجالها حين يشرعون ويصلحون - ان مصر تؤمن كل الايمان بحقها المطلق فى الغاء الامتيازات وإسقاطها فى أى وقت شاءت .

كيف نشأت المحاكم المختلطة

لقد كان يتولى فصل الدولة الأجنبية القضاء بين رعايا دولته تطبيقاً لقوانين بلاده ، وكان وحده الذى يفصل فى الجنايات التى يرتكبونها وفى مسائل أحوالهم الشخصية وفى المنازعات المدنية التى كانت تقوم بينهم .

هذا الضمان المطلق الممتاز شجع الأجانب على ارتياد مصر ؛ إذ جعلهم كأنهم فى أوطانهم ، فكثر اقبالهم فى ذلك الحين ، وانتشرت تجارتهم فى انحاء البلاد ، وامتزجوا بالأهالى امتزاجاً تجارياً واجتماعياً ، فوجدت علاقات عديدة متشعبة بينهم وبين الأهالى من جهة ، وبينهم وبين سواهم من الأجانب من جهة أخرى.

واستمروا على اتساع أعمالهم محتفظين بحصاناتهم القضائية تجاه المحاكم المصرية ، فأدت الحال إلى أن محاكمهم القنصلية لم تلب جميع طلباتهم ولم تسعف كثرة منازعاتهم ولم تسد مايطلبه الفصل من سرعة فى قضاياهم ، فكانت فوضى أدت إلى انشاء المحاكم المختلطة فى سنة ١٨٧٦ م

ولكن الدول بدل أن تعالج الحال وترفع العيوب التى كانت ناشئة من التقاضى أمام القناصل ، وبدلا من أن تشعر رعاياها بوجوب السعى والثقة فى المحاكم المصرية ؛ عالجت المسألة على حساب مصر وحدها ، وكان الواجب يومئذ ان تشترك الدول مع الحكومة المصرية فى علاج ماتراه نقصاً فى المحاكم المصرية ؛ توحيداً لجهة العدالة فى البلاد ، ولكنها ذهبت فى وضع النظام المختلط ؛ مذهباً يشعر بالتفريق بين العدالة أمام القاضى المصرى والقاضى الأجنبى فى بلاد مرفوع على رأسها تاج واحد لاغير.

ويظهر ان الدول لم تكن مطمئنة من ناحيتها إلى نجاح التشريع المختلط ، فوافقت عليه على أن يكون لمدة خمسة أعوام قابلة للتجديد . على أن هذا التوقيت يدل صراحة على أن هذا النظام وجد على أن يلغى فى يوم من الأيام لزوال الأسباب التى دعت اليه ، هذا وقد تقرر حق مصر فى الالغاء بدون قيد ولاشرط .

ولقد قبل الجانب الممثل للمصالح المصرية أن يكون قيام المحاكم المختلطة تمهيداً لالغاء الامتيازات ، ولكن هذه المحاكم لم تلغ الامتيازات ، ثم شغلت مصر بما طرأ على قضيتها ، وما أوجدته الحرب العظمى من مشاكل شغلت الدول ، وذهبت هذه المحاكم فى سبيلها تطبق وتنظم المنافع المترتبة على الامتيازات فأسبغت على وجودها نظاماً قضائياً له احترامه وأثره التنفيذى بين جميع المواطنين فى البلاد .

ولقد تم الاتفاق بعد ذلك على عدم تجديد الأعوام الخمسة . ومد فى أجل هذه المحاكم إلى مدى غير مسمي ، على أن يكون من حق الدول ومن حق حكومة القاهرة الغاؤها بعد سنة من الانذار بهذا الالغاء . ومعنى هذا كما زعموا انه فى حالة الالغاء تعود الامتيازات القديمة إلى ما كانت عليه قبل وجود هذه المحاكم ، أى يعود الأمر إلى القنصل وحده .

ولست أدرى كيف ينفذ هذا الزعم عملياً ، وهل يستطيع القنصل الآن ان يفتح فى مدينة القاهرة وفى سائر عواصم المديريات محاكم منوعة ؛ من جنائية ، ومدنية ، ومليه ، للفصل فيما يعرض من خلاف بين رعاياه ؛ وبين غيرهم من المواطنين ؛ هل يستطيع القنصل أن يقوم بهذا ، وقد تعددت المصالح التجارية وكثرت ، وأصبح أكثرها بين رعاياه وبين المواطنين فى مصر . وأى عدالة تتحمل

هذه الفوضى ، وأي كرامة قومية تستطيع أن تقبل فى بلادها محاكم قنصلية لكل دولة على حدة ؟ ! ان فكرة رجوع الحق القديم إلى القنصل فى حالة الغاء الامتيازات فكرة لا يمكن تطبيقها عملياً ولا تستطيع الكرامة المصرية أن تقبلها بحال .

ان الأجنبى يتمتع الآن بحصانة واسعه النطاق ؛ فهو فى حالة اتهامه بأي تهمة جنائية لا يمكن للبوليس المصرى ولا المحقق المصري أن يقتحم منزله أو يقبض عليه إلا باذن من ممثل دولته .

ولقد أساء بعض الأجانب استعمال ماله من حق فى الامتيازات ، استناداً إلى ماله من حصانة حيال القانون المصرى ، فاستعمل هذا الحق الجرىء سلاحاً يشهره متى أراد فى وجه الأمن والعدالة ، وأخذه سبيلا للتلاعب والتدليس وتضييع الحقوق على ذويها بعد تأبيدها بأحكام

نهائية من المحاكم المصرية . بل ان بعضهم اتخذ الامتيازات تكأة يتكىء عليها فى التهريب والاتجار بأنواع محظورة .

فهل تبيح العدالة مثل هذه الفوضى ؟ وأى بلد فى العالم لا يستطيع رد المجرم ومحاكمة المذنب عن جريمة وقعت منه على أرض وطنه ؟ ان الأشياء تسير الآن فى مصر سيراً معكوساً بعيداً عن المنطق والعقل .

والحكومة المصرية مغلولة اليد بالنسبة للأجنبى الذى يدخل أراضيها وهو متمتع بامتيازات دولته ، ولو كان غير مرغوب فى ابقائه بالبلاد ، لسلامة الدولة ، أو حفظاً للنظام أو الآداب العامة ، فمتى دخل هذا الأجنبى البلاد صار فى مركز قوى جداً ، فالحكومة المصرية لا تستطيع طرده أو نفيه من بلادها ، دون موافقة قنصله ؟ بمعنى أنه إذا كانت الحكومة المصرية تدعى حق إبعاده فانها

لاتستطيع ذلك عملياً إلا بواسطة القنصل المسئول .

ليس للأجنبي الذى يعيش فى مصر أى حق فى فرض امتيازات على بلد يضيفه ؛ ولكن علينا نحن ان نكفل له سلامة شخصه وأملاكه . بنظام من القوانين الجنائية والمدنية يتمشى مع مبادىء التشريع الحديث بحيث يستطيع ان يطمئن اليها كما يجب عليه أن يخضع لها خضوعاً تاما كأى مواطن تظله سماء البلاد .

وله علينا كل الحق فى أن يعيش عيشته الخاصة ؛ وان يمارس أعماله المشروعة ؛ دون أى اضطهاد أو تحامل عليه بسبب دينه أو عقيدته أو جنسيته ، والا نفرض عليه أى ضريبة ، كأجنبى ، تتجاوز مايفرض على أهل البلاد .

ان مصر التى أظلت الأجانب هـذا العهد الطويل ؛ وانزلتهم فى رحابها ضيوفاً كراماً ، وتغاضت عن نكرانهم الجميل بأنكارهم عدالة قضائها ، وتطبيق نظامها عليهم .

ان مصر ستبرهن دائماً ان فى شرائعها وسماحة خلق بنيها مايكفل للأجانب الحياة الرغد ، والمساواة التامة ، وانها ستبقى دائماً بلداً مضيافاً كريماً ، ولكنها لن تتسامح فى شىء يمس كرامتها القومية .

على أن واجب انجلترا اليوم وقد فاتها ان تعلن الغاء الامتيازات فى سنة ١٩١٤ عندما أعلنت اسقاط السيادة التركية عن مصر ، يقضى عليها كحليفة ممتازة ان تثبت فى موقفها مع مصر وان تشد أزرها ، لأن الغاء الامتيازات عمل متمم للمعاهدة التى نودى فيها باستقلال مصر وبزوال صفة الاحتلال العسكرى من البلاد . ولان الغاء الامتيازات عمل حيوى لمصر الحليفة ، تقضى به طبيعة حياتها الجديدة ، ولان مصر لم تقبل فى المعاهدة من التزامات مثقلة لكاهلها إلا لأنها مؤمنة كل الايمان فى حقها المطلق فى الغاء نظام الامتيازات ، هذا النظام

الذى يفرض حكومات أجنبية مستقلة داخل نظام الدولة. هذا النظام الغير المألوف ولا المشروع فى أي دولة من الدول . لأنه يهدد كرامة الدولة ويجعل مصر الحديثة فى تشريعها ، وثقافتها وفنونها ، تخضع لنظام عتيق يجرها إلى الوراء قروناً بعيدة . فالامتيازات الأجنبية ليست فقط هادمة للكرامة القومية ، ولكنها عقبة كؤود فى سبيل التقدم نحو المدنية والتجديد .

محو المركزية من التشريع الادارى

أما التشريع الادارى فيجب ان نستخلصة من عناصر المركزية اللاتينية التى تسربت اليه فأفسدت عليه الغرض المقصود منه ، ولقد نشأت هذه العناصر فى مدد مختلفة من عصر الاحتلال، أما الآن، وقد أصبحنا أصحاب الحق المطلق فى تكييف تشريعنا الاداري، فيجب أن ننظر اليه كوحدة لها وجودها وأثرها فى حفظ النظام والأمن العام، وكوسيلة فعالة وسريعة لضمان مصالح القاطنين بالبلاد.

الامتيازات فى طريق الالغاء

في مؤتمر مونترو . خطاب الرئيس موتا . خطاب النحاس باشا

فى مونترو

صح العزم فشاءت مصر أن تلغي الامتيازات الأجنبية ولكنها أرادت أن تجامل الدول فتقدمت أمام العالم لأول مرة فى تاريخها الحديث كدولة مستقلة ذات سيادة ودعت الدول إلى الاجتماع فى مؤتمر مونترو لتسمعها كلمتها الأخيرة فى الامتيازات تلك الكلمة التى تلغى فيها آخر أثر من آثار تابعيتها فتنمحي ذكريات السيادة التركية كما محت المعاهدة المصرية الانجليزية آثار الاحتلال وذل الاستعمار .

واليك نص الخطاب الذى افتتح به الرئيس موتا المؤتمر فى ١٢ ابريل سنة ١٩٣٧ ، ثم خطاب حضرة صاحب الرفعة مصطفى باشا النحاس :

خطاب الرئيس موتا

أيها السادة :

باسم مجلس الاتحاد السويسرى أرحب بقدومكم إلى بلاد الاتحاد التى تقدر كل التقدير شرف اختياركم هذه المدينة السويسرية لتعقدوا فيها مؤتمركم الخطير بشأن الضمانات التى كفلتها المعاهدات السابقة فى مصر لبلجيكا والدانمرك والولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا ، فرنسا وبريطانيا العظمي وايطاليا ونروج وهولندا والبرتغال واسوج .

وتفتخر مونترو بأن يكون اسمها قد أطلق على عدة معاهدات وأرجو أن تجدوا المحيط فيها ملائماً لأعمالكم. فعلى ضفة بحيره ليمان حيث الطبيعة قد أفرغت جمالا خاصاً ستشعرون بأن عواطف ولاء الأمة بأسرها تحيط بكم وستساعدكم السكينة التى تسود هذه الأماكن على إنشاء

جو ملائم لحل عقد المسائل المستعصية التى تبسط لديكم للنظر فيها . وانى لأتفادى أن أتناول جوهر هذه المسائل لانى لو فعلت أكون قد خالفت القواعد المرعية . على اننى أقول انى قضيت من عهد قريب خمسة أيام فى مصر بلاد العجائب والمجد . وقد وقفت خاشعاً أمام ثقافتها المرتقية إلى ثمانية الالاف سنة وامام ماضيها المنقطع النظير . ولقد أعجبت بخصب نيلها الممتد وجمال سمائها الرائعة التى تظل تارة صحراء قاحلة وتارة زراعة نامية . وشاهدت الجهود العظيمة التى بذلتها القاهرة جوهرة مصر الحديثة منذ القرن الماضى وتحققت حيوية الشعب المصرى المعروفة فى كل مكان وهى الحيوية التى اقتبس بفضلها ما وصلت اليه الحضاره الغربية من الوجهتين الفكرية والفنية . واغتبطت بكون سويسرا إحدى الدول التى كانت أول من دعت مصر إلى الانتظام فى سلك جامعة الأمم وقد

كانت معونتها لهذه الجامعة ناقصة ولكنها ستكون ذات جدوى فى المستقبل .

وقد زرت المسجد الفخم المدفون فيه المغفور له محمد على الكبير مؤسس الأسرة المالكة فى مصر وقد ولد فى سنة ١٧٦٩ وهى السنة التى ولد فيها نابوليون بونابرت وهذا المسجد رممه مهندس سويسرى وتذكرت ان الخديو اسماعيل باشا جد جلالة الملك فاروق قال فى سنة ١٨٧٦ :

« ان بلادى لم تعد فى افريقية فقد أصبحت جزءاً من أوربا »

وقد كان كلامه هذا برنامجاً لأمته فحرصت على العمل به فى أمانة واخلاص

ويظهر لى طبيعياً ان مصر التى تأيد استقلالها بمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وأصبحت أنظمتها الآن مماثلة

لأنظمة البلدان الأوربيـة تطمح إلى اعادة النظر فى امتيازات الأجانب التى أنشئت فى القرن السادس عشر وتطلب أن يجعلوها منطبقة على الأحوال الحاضرة

وقد تقدمت الحكومة المصرية بطلب عقد هذا المؤتمر لتحقق أمانيها بوسائل ودية . وهى تقدم فى ذلك برهاناً جديداً عن محافظتها على أفضل الطرق الدبلوماسية وتسعى لأن تطبق على الأحوال الجديدة حالة طال أمرها ونشأت عنها مصالح شرعية ومحترمة وهذا عمل دقيق فى جوهره

على أن وجود الشخصيات الممتازة التى تؤلف الوفد المصرى ووفود اثنتى عشرة دولة من صاحبات الامتيازات هو خير ضمين للوصول إلى نتيجة تعد مفيدة ونافعة من كل الوجوه و كفيل للتوفيق بين المصالح الموضوعة على بساط البحث .

ثم أليس لنا أن نتفاءل بوجود جـلالة الملك فاروق

الشاب فى سويسرا واطالة مدة اقامته فيها .

وانى بهذا الاعتقاد أتشرف بأن أجدد تمنياتى القلبية لنجاح هذا المؤتمر الذى أعلن افتتاحه .

خطاب النحاس باشا

حضرة الرئيس

حضرات المندوبين

أشكر للرئيس موتا من صميم الفؤاد خطابه الترحيبى ذا المغزى الأدبى العظيم .

ولابد لى فى هـذا المقام من الاعراب عن إحترامنا واعجابنا برجل الدولة العظيم الذى لم تقف شهرته عند حدود هذه البلاد بل تعدتها إلى سائر الآفاق وقد أحرز مكانة متفوقة بشهادة الجميع فى خلال خمس وعشرين سنة كان فيها عضواً فى مجلس الاتحاد رفعه مواطنوه عن

خبرة وبصيره خمس مرات إلى منصب رياسة الاتحاد فعزز هذا المنصب العظيم بمواهبه العقلية ومزاياه الخلقية السامية . وهو بقبوله افتتاح مؤتمر الامتيازات قدم لنا بحضوره خير ضمان لعطفه العظيم الأثر وعطف الشعب السويسري النبيل الذى تصبح بلاده يوماً بعد يوم رمزاً مجسماً للسلم . أو ليس ان سويسرا باحضرات المندوبين هى التى تقصدها حكومات العالم كله كلما أرادت المناقشة أو المفاوضة ؟ أو ليس أن الحكومات تطلب فى هذا الجو الرائق إزالة مابينها من سوء تفاهم وتعمل لتمكين الصداقة والتضامن بين الشعوب وبدون ذلك لاتكون راحة وسلام

ونحن إذ ندعوكم بدورنا للجلوس معنا على ضفاف بحيرة ليمان ، هنا فى هذه الدائرة التى تبذل فيها أقصى الجهود السلمية الصادقة ، انما عملنا بتقليد قد اختبرنا فعله وفائدته. فباسم الأمة المصرية أشكر الشعب السويسرى ورئيسه

العظيم وولاة الأمور فى مقاطعة «فود» ومدينة «مونترو»

كما أشكر كلا منكم يا حضرات المندوبين لتلبيتكم دعوتنا وقبولكم الاشتراك معنا فى هذا الاجتماع الذى لى الأمل الوطيد فى أن يخرج منه الاتفاق الذى نتمناه جميعاً.

وأوجه الشكر كذلك إلى الرجل الشهير المسيو افينول سكرتير عصبة الأمم العام الذي عمل بما امتاز به من الكياسة وحسن المجاملة وأظهر عطفه نحونا بسماحه لنا بالاستعانة بمساعدة موظفى سكرتيرية العصبة المعروفين بخبرتهم الواسعة.

أيها السادة: اننى مقتنع كل الاقتناع وأنا أتكلم فى فاتحة المفاوضات التى نبدأها اليوم، أن حسن إرادة الحكومة المصرية يعد أمراً جلياً ظاهراً لديكم جميعاً وإنى مقتنع كذلك بأن هذه الارادة الحسنة تقابلها إرادة حسنة مماثلة لها من جانب الدول صاحبات الامتيازات

ونحن باستنادنا إلى أننا أقوياء بحقنا ، وأقوياء باعتدال الاقتراحات التى نعرضها ، وأقوياء كذلك بروح الفهم والادراك التى أنتم مشبعون بها ، قد دعوناكم إلى هذا المؤتمر الذى سيعقد روابط مصر بالاجانب فى نظام يكون أكثر مرونة وأكثر تناسقاً والذى سيكسب علاقتنا المقبلة قوة حيوية جديدة .

والمسألة التى نبحث معاً عن حل لها هى فى الواقع من أبسط المسائل وأصرحها ونحن نعرضها بمنتهى الصراحة بطلبنا الغاء الامتيازات الاجنبية فى الحال . ونحن بذلك لا نطلب شيئاً يمكن أن يثير المخاوف والوساوس . فانه يكفينا لاظهار عدالة قضيتنا أن نذكر أن جميع الدول ترمى إلى تقرير المساواة فى المعاملة للتابعين لها بالنسبة إلى رعاياها بينما مصر لا تطلب سوى إعادة المساواة بالنسبة إلى الاجانب المقيمين فى بلادها .

أيها السادة : إن الامتيازات الاجنبية نظام استثنائى لايتفق وروح العصر ولا ينطبق على حالة مصر الحاضرة فيما يتعلق بحياتنا الوطنية .ويمس كرامة البلاد مساً شديداً صارخاً فى ممارسة سيادتها وفى كفاءة الدور الذى تقوم به بين الدول المتمدينة .وفضلا عن ذلك فقد زال هذا النظام تقريباً من جميع البلدان التى كان يوجد فيها وخصوصاً من تركيا التى نشأ فيها والتى ورثناه عنها

أليس إذن من الغريب أن يظل هذا النظام قائماً الآن فى مصر ؟ لاسيما وأن التقدم الذى بلغته مصر فى جميع وجوه الحياة يقيم دليلا ساطعاً على مبلغ رقيها العظيم .وهى فى الواقع قد أقامت على أحدث الاسس العصرية نظام التشريع وادارة القضاء وتنظيم ادارة الشؤون الداخلية والمالية والبوليس .

ثم أن مصر محكومة بمقتضى قانون دستورى استند

فى وضعه إلى أحدث المباديء . وحياتها البرلمانية حرة مستقرة . وهى بفطرتها بلادمسالمة تحترم المصالح المشروعة أما اكرامها لضيوفها فتضرب به الامثال .

فنحن إذن نتقدم هنا واثقين من أن بقاء الامتيازات الاجنبية فى مصر يبدو لكم أمراً غير معقول كما يبدو لنا أنفسنا ولقد قلت أن هذه الامتيازات تمس سيادة مصر وأقول فى ايضاح ذلك أنها كانت فى بدء منشأها ترمي إلى حماية الاجانب من ضروب الحيف والجور فى باب الضرائب والرسوم .

وقد تطورت الاحكام التى بنيت عليها هذه الامتيازات مع الزمن ملتفة على التوالى حول هذا الضمان المزعوم وهو العصمة والاستثناء من الضرائب ومؤداه أن الاجنبى لايمكن فرض ضريبة عليه الا بموافقة الدولة التى هو تابع لها . ولا شك انكم توافقوننا على أن حالة كهذه لاتطاق

ولا شك أنكم تزنون جيداً مقدار تأثير قيود كهذه في عالم متشعب الحياة الاقتصادية وحاجاته المالية في ازدياد على التوالي . فما من نجاح متواصل ممكن في مثل هذه الحالة . كما لا يرجى لأي عمل اجتماعي الاستقرار والثبات الطويل . وبين القيود والاغلال التي أوجدتها الامتيازات الاستثناء من الضرائب فالدولة المصرية لاتستطيع أن تفرض على رعاياها ضرائب لاتفرضها على الاجانب بمقتضى أبسط مبادىء الانصاف .

وما يقال عن هذه العصمة وهذا الاستثناء في الضرائب يقال مثله في الاستثناء الخاص بالتشريع والقضاء وقد نشأ من هذا الاستثناء تلك الاغلاط نفسها وتلك التأويلات التي حولت الامتيازات عن القصد الحقيقي منها فهي قد كانت في مبدءها ضيقة النطاق جداً فالتشريع القنصلي كان منحصراً في المنازعات التي تقع بين أجانب من جنسية واحدة

ولكنه انتهى بعد ماطرأ عليه من ضروب التعسف المتعددة إلى ايجاد حالة تقرب من الفوضى فقد كان يكفى أن يدعى بلد من البلدان أى امتياز بلا حق لكى تفعل البلدان الأخرى فعله مع اعترافها بهذا التعسف .

وهذا الغلو فى توسيع نطاق الامتيازات قد اقترن بالغلو فى تمكينها وبسطها منذ سنة ١٨٥٠ فلم تقتصر الحال على زيادة الامتيازات بل أنها أصبحت تتناول عدداً أكثر من الناس وهكذا أصبحت العلاقات بين المصريين والاجانب أكثر تعقيداً فكان ذلك مصدراً لمنازعات جديدة اتخذت تسويتها أساساً لتعسف جديد .

ولما توالت ضروب التعسف انتهى الأمر بالاضرار بالأوروبيين أنفسهم وهذا فى الواقع كان الباعث على على انشاء المحاكم المختلطة .

وقد كانت الدول تعد إنشاء هذه المحاكم من قبيل

التجربة بينما حكومة الخديو كانت تعده كنظام وقتى إلى أن يتم تأليف هيئة من القضاة المصريين على النمط الأوروبى وتنظيم القضاء الأهلي وكان جعل مدة المحاكم المختلطة خمس سنوات واشتراط الانذار بالغائها قبل ذلك بسنة، معدوداً فى نظر الفريقين مطابقاً للغرض الاساسى الوقتى من انشائها .

ان الغايه التى كان يرمى اليها الخديو اسماعيل ونوبار باشا رئيس حكومته هى تكوين قضاة عصريين وايجاد نظام قضائى أهلى يعمل بمنتهى الدقة والتناسق وهي هي غاية قد تحققت منذ زمن طويل . فقد وضعت قوانين تستند الى أحدث ما بلغه التشريع من الرقى لأجل تطبيقها فى المحاكم الأهلية . بل ان هذه القوانين وكذلك لائحة المحاكم الجديدة تشتمل على تحسينات بالنسبة الى اللائحة والقوانين المقررة للمحاكم المختلطة من قبل . فالمحاكم

الأهلية التى مر على انشائها نصف قرن من الزمان قد اجتازت دور التجربة . والحكومة المصرية لم تهمل قط أن تدخل عليها جميع الاصلاحات التى قضت بها التجربة والاختبار . فيمكن اذن أن نعتبر بحق ان عهد المحاكم المختلطة قد انتهى ، ولكن مصر الحريصة على اقامة الدليل على اعتدالها ورغبتها فى أن تصون بقدر المستطاع مصالح المرتبطين فى أعمالهم بهذه المحاكم لم تشأ البت فى الغائها سريعاً وهى تقبل ابقاء هذه المحاكم مدة معقولة لا تطول الى حد يتأباه الحق والصواب .

على انه لا يمكن أن تكون الحال كذلك فيما يتعلق بعمل هذه المحاكم التشريعى ولا يسع الانسان إلا الدهشة عندما يرى محكمة وظيفتها تطبيق القوانين ولكن لها وظائف تشريعية فى الوقت نفسه . فالواقع انه بعد اجراءات لا يمكن شرحها فيما يتعلق بالامتيازات الاجنبية وهى مما لم يكن

فى الحسبان . وبينما كانت الدول لا يهمها سوى الضمانات القضائية ، قد افضت الحال فى أثناء ذلك كله الى أن تطلب مصر موافقة الدول على كل تعديل ترى ادخاله على التشريع المختلط الذى كانت قد وضعته بملء حريتها . وقد قبلت الدول بعد ذلك تخويل سلطتها للهيئة التشريعية فى محكمة الاستئناف المختلطة .

وهنا نشأت حالة لا تتفق وما تقتضيه واجبات حكومة عصرية . فالجمع بين وظيفة القاضى والشارع فى وقت واحد يناقض مبدأ الفصل بين السلطات مناقضة صريحة . ويبدو من جهة أخرى ان وقت القضاة واعدادهم لوظيفة القضاء وعدم مسئوليتهم كقضاة كل ذلك لا يسمح لهم بالقيام بمهمة التشريع . ثم ان هذا يعد من جهة أخرى وبنوع اخص تحديداً خطيراً للسيادة أقل نتائجه انه يجعل من المتعذر تفسير القوانين بواسطة السلطة التشريعية تفسيراً يخالف

احكام المحاكم فى تلك القوانين فكيف يمكن أن يرضى البرلمان وهو الاداة الطبيعية للتشريع بمثل هذه الحالة الخارجة على القانون العام .

ان مصر التى فى وسعها ان تقدم لسكانها ، أجانب ومصريين ، الضمانات القائمة على قوانينها التى تعتبر من اكثر القوانين تقدما وعلى مجالسها التشريعية وعلى دستورها الذى هو من أوسع الدساتير حرية لا يمكنها أن تقبل بقاء امتياز مرهق الى هذا الحد .

ومن الطبيعى أن يشتمل برنامجنا على الغاء الامتيازات فى كل نواحيها بما يترتب على ذلك من النتائج ومنها الالغاء السريع لكل مناعة تشريعية ومنها المناعة فى الشؤون المالية.

أما المحاكم المختلطة فلا يمكن ان تترك كما هي الآن فى مدة الانتقال لان هذه المدة انما القصد منها التمكين من

الوصول الى الغاء هذه المحاكم بطريقة تدريجية والا فلا شيء يمنع زوالها الآن.

على انه لكي يكون لمدة الانتقال تأثير حقيقي فعال ولأجل الوصول تدريجيا الى الغاية المقصودة ننوي العمل بحيث يتم هذا الانتقال بغير تعسر ولا اصطدام.

وهذا العمل قسمان: الاول نقل اختصاصات المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة. والثاني ايجاد نظام للمحاكم المختلطة يتقاص تدريجيا بحيث يمهد السبيل لانتقال اختصاصاتها الى المحاكم الأهلية.

أما ما يتعلق بنقل اختصاصات المحاكم القنصلية فان الباعث عليه ضرورة توحيد ادارة القضاء. فما من شيء اكثر خطرا من تعدد أساليب تنفيذ قوانين العقوبات في بلد واحد لان قانون العقوبات يجب ان يكون صورة موحدة للتدابير اللازمة لصيانة الامن والنظام العام في أي

بلد من البلدان .

فلا يمكن أن يتصور الانسان والحالة هذه ان يتولى مقشرعون أجانب ومحاكم أجنبية مهمة حماية النظام العام فى مصر ولدينا فى هذا الصدد أمثلة مثيرة للقلق تدل على التباين والاختلاف فى الاحكام الصادرة فى قضايا حكم على أصحابها أو المشتركين فيها أحكاما مختلفة من أجل جرائم أو جنح متماثلة .

وأما نقل الاختصاص فى نظر قضايا الاحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة فلا شىء فيه من المحذورات فكما أن هذه المحاكم تحكم فى المنازعات الخاصة بالاحوال الشخصية إلى جانب المنازعات المدنية التى هى من اختصاصها فانها لاتكون أقل أهلية لتطبيق القوانين الاجنبية فى هذه الأحوال منها فى تطبيق القوانين المختلطة . وأن العمل بمقتضى قواعد القانون الدولى الخاص يكفي لارسال

الطمأنينة فى النفوس وإزالة جميع المخاوف المحتملة .

وفيما يتعلق بالتدبير الثانى أي تقرير مدة الانتقال فيفهم بداهة ان النقطة الأولى هى الغاء مبدأ أكثرية القضاة الأجانب. مع ان هذا لا يمكن ان يتفق ومعنى الانتقال. ولكن مع المحافظة على ابقاء القضاة الحاليين بعد الغاء مبدأ الأكثرية الأجنبية الوسيلة الوحيدة الصالحة لضمان تنفيذ الانتقال تنفيذاً حقيقياً . فنظام القضاة فيما يتعلق بعدم قابليتهم للعزل معمولا به عملياً بلا تغيير .

وأهم التعديلات تتناول مادة الاختصاص فهذه التعديلات على نوعين مختلفين يرمى أحدهما إلى توسيع الاختصاص ويرمى الآخر إلى تحديده من بعض الوجوه وهذا النوع الأخير يختص بالمستحدثات فى اجراءات المحاكم المختلطة وهى تحديد لفظة ـ أجنبى ـ وتفسير المصلحة المختلطة . والتخلى عن الحقوق للأجانب ونظام التستر

وراء أسماء مستعارة .

فاللائحة الجديدة للنظام القضائى تعود بنا إذن إلى الغاية الأصلية التى كان يقصدها واضعو لائحة ١٨٧٥

وذلك باقامة المساواة التامة فى هذه الموضوعات بين اختصاصات القضاءين الأهلى والمختلط وباثبات صحة خضوع الأجانب طوعاً للمحاكم الأهلية .

وأما مايتعلق بقانون العقوبات فان الاختصاصات الحالية للمحاكم المختلطة تبقى كما هى ويضاف اليها اختصاص الحكم فى مادة الجنايات والجنح التى يرتكبها أشخاص من الأجانب . هذه هى القواعد الرئيسية للمشروع الذى يتشرف الوفد المصرى بتقديمه إلى مكتب المؤتمر .فعلى الأجانب الذين يعرفوننا ان يكونوا مطمئنين . ففى أى بلد من بلدان العالم يجدون وئاماً أتم من هذا الوئام بين

الوطنيين والأجانب ! ؟ وأين يجدون ضيافة وتسامحا ولينا ورقة فى العلاقات وصداقة متأصلة فى القلوب منذ زمن طويل حتى أصبحت تقليدية بل طبيعية ؟

وإلى هذه العواطف الودية يضاف عامل آخر هو المصلحة التى تقضى علينا بالمحافظة على التعاون المفيد الذى يبشر بان ينتج فى المستقبل أحسن الثمار .

وأري من واجبى فى هذا المقام أن أوجه الثناء على رءوس الاشهاد إلى العلماء ورجال التعليم والماليين والتجار، إلى جميع الاجانب أصحاب المواهب والارادة الحسنة الذين يقدمون لبلادنا منذ أكثر من قرن كنوز علومهم واختباراتهم ونشاطهم. وسيبقى ذكرهم على الدوام واسطة عقد العلاقات الودية القائمة لحسن الحظ بين جميع سكان بلادنا، وذلك يطابق الحفاوة المقرونة بالعطف العظيم التى تقابل بها مصر ضيوفها الاجانب .

وان التقاليد القائمة على التسامح والحرية والتى أقامت مصر الدليل عليها فى كل زمن لاتمكن مصالح الاجانب المادية وحدها ، بل تمكن مصالحهم العلمية والأدبيـة أيضاً من أن تعمل بملء الحرية فى ظل القوانين النافذة فيها

بعد معاهدة الصداقة والتحالف التى عقـدناها مع بريطانيا العظمى قد عقدت مصر النية على الانضمام قريبا الى عصبة الأمم لكى تتحمـل بملء الحرية نصيبها من التبعات الدولية فى خدمة السلم والانسانية على حد المساواة التامة مع الدول الأخرى. ومصر تدرك مسؤولياتها الحقيقية ولكنها لا تكون أهلا لها اذا كانت لا تهتم على الدوام بالعمل بالاتفاق مع الجميع لكى تضمن للجميع العدل والسلام. وهذا قد ادركه مواطنوكم المقيمون فى بلادنا منذ زمن طويل ولذلك اشتركوا اشتراكا فعلياً فى مظاهر الابتهاج الوطنية التى قامت عند توقيع المعاهدة الانجليزية المصرية واذا كانوا قد عاشوا فى بلادنا المسالمة ورأوا حتى فى أشد

الاوقات صعوبة انهم مشمولون مع ممتلكاتهم بحماية دقيقة وافية فكيف لا يكونون مطمئنين واثقين بان هذه الحماية ستكون أوفى وأتم فى ظل نظام طبيعى مستقر .

وانه لمن أدعى بواعث ارتياحنا ان نرى مواطنيكم مع محافظتهم بامانة على صلاتهم العاطفية والثقافية بوطنهم الأصلى لا يترددون فى الدخول مع ذلك فى احضان الوطن المصرى الذى ينوى أن يجعل مزايا القوانين العادلة والمعتدلة والحرة تشمل بلا تمييز جميع فروع النشاط والعمل فى ارجائه .

اننا نريد الوصول الى الاتفاق ويجب أن نصل اليه . ومهما تكن المصالح المعروضة للمناقشة عظيمة فان نجاح هذا المؤتمر يمثل مصلحة أعظم وأهم لان مصر ستمده البرهان القاطع على الصداقة التقليدية التى تجمع بين المصريين والأجانب .

الاتجاه الاقتصادى

المصرى للمصرى . هل مصر بلاد غنية ؟ موارد الثروة الاهلية وطرق حمايتها . احلال الاموال المصرية محل الاجنبية . الديون العقارية . الوقف الاهلى كظاهرة اقتصادية .

المصرى للمصرى

ليست جمعية « المصري للمصرى » جمعية بالمعنى المتعارف ، فلامكان ولا رئيس لها ، وانما هى جمعية معنوية يشترك فيها الشعب جميعه ، فيعتنق كل فرد مبدءها على أنه عقيدته وإيمانه القومي .

أما مبدأ هذه الجمعية ، فهو إيثار كل ما هو مصرى ، والحرص على ابقاء الثروة القومية مستغلة فى أيد مصرية . وعلى هذا الايمان يجب أن ينشأ الطفل ليؤثر مصنوعات بلاده ومنتوجاتها ويفضل كل ماهو مصرى ، حتى إذا بلغ الطفل الخامسة عشر من عمره أدى أمام والديه أو

أمام من يقوم مقامهما يميناً يقول فيها « أحلف بشرفى ، وشرف مايكى ، أن أوثر كل ماهو مصري ، وأحرص على إبقاء الثروة داخل بلادى ، وأن أكون عضواً عاملا فى جمعية المصرى للمصرى »

لقد كنت ممن أسس هذه الجمعية فى سنة ١٩٢٨ ، وكانت يومئذ جمعية ذات رئيس ، ومكان للاجتماع ، ولجان وفروع فى جميع أنحاء القطر المصري . أما الآن وقد شعر كل مصرى بواجبه نحو هذه الدعوة ، فلا محل لأن تكون جمعية محدودة بل الواجب أن تكون عقيدة الجميع

فمن أقدس الواجبات على كل مصرى ، أن يشجع صناعات بلاده ، وألا يتعامل مع أجنبى إلا بقدر الحاجة الماسة ، فلا يشتري بضاعة أجنبية مادام يستطيع أن أن يستغنى عنها بمثلها من الصناعات المصرية . على أن هذه الدعوة لن تكلفنا مالا ، ولن تطلب منا تبرعاً ، وانما

هى تدعونا إلى الاقتصاد والتدبير والقومية ، فأولى بنا أن نسارع اليها ملبين طائعين .

ولقد دعت هذه الجمعية إلى حماية الصناعات المصرية من التنافس الأجنبى ، بتشريع جمركى متين ، وبفرض الضرائب العالية على مايرد إلى البلاد من عناصر وصناعات يمكن أن تستخرج أو تستصنع فى البلاد .

ودعت إلى حماية الثروة الأهلية ، وإلى إحلال الأموال المصرية محل الأموال الاجنبية فى استغلال مرافق البلاد الاقتصادية .

فليس من بلد مستقل أصبح فيه الاقتصاد الوطنى بعيداً عن سيطرة الوطنيين كما هو الحال فى مصر . فالاسواق المالية والمصارف والشركات ، والتجارة والصناعة بل فرض الضرائب المباشرة نفسها - كل هذه الشئون الحيوية خاضعة لنفوذ الاجنبى خضوعاً ان لم يكن كاملا فشاملا .

هل مصر بلاد غنية ؟

لقد أجاب على هذا السؤال وزير المالية المصرية معالى مكرم باشا عبيد عندما بسط ميزانية الدولة على البرلمان المصرى لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ولقد برهن على أن مصر بلاد غنية بطبيعتها . فقيرة بما فرض عليها من امتيازات أجنبية : فمصر بلاد غنية ، ثرية ، إذا كان معنى الثروة أن تكون البلاد غنية بذاتها عن غيرها ، وأن يكون لها من سخاء طبيعتها ، وسواعد أبنائها مايكفيها من خيرها ولا شك أنها بلاد غنية إذا كانت ثروة الامة تقاس بمقياس الثروة الحكومية ، وإذا كانت ثروة الحكومة تقدر بالمال المدخر فى خزائنها .

ولا شك أيضاً أنها بلاد غنية إذا نظرنا إلى توزيع الأطيان توزيعاً لابأس به بين طبقات الأمة المختلفة ، فان نسبة صغار الملاك فيها إلى كبارهم هى ٩٩٪ إلى

١٠/٠ ولو أن هذا الواحد من مجموع الملكية مما يجعل النسبة غير عادلة ولو أنها مفهومة ـ ولا شك أنها غنية إذا ماقدرنا أنها بمنجاة من الآفات الطبيعية والاجتماعية فان لها من خصب زراعتها ماتتذر معه المجاعة ، ولها من طبيعتها الباسمة وأخلاق أهلها الراضية مايبعث على القناعة ولها من سماحة الأديان فيها وتوكلها على الله فى شؤونها ماتتعذر معه الثورات الاجتماعية الخطيرة أو فى القليل مايولد فى نفوس أهلها شيئاً من المناعة .

تلك هي الصورة الحسناء ، ولكن للصورة ناحية شوهاء ، فمصر شعب فقير لأن أكثر من تسعين فى المائة منهم مسخرون بأزهد الأجور لخدمة القلة من الأغنياء ولأنهم وهم عماد الثروة ومصدرها ليس لهم إلا نصيب تافه فى هذا الثراء ـ ولأن رخص اليد العاملة إلى أدنى حد جعل البون شاسعاً بين الفقر والثروة فى هذه البلاد مما

لا يعرف له مثيل فى بلاد أخرى - لأنهم وياللعجب هم الذين يأخذون أوفى نصيب من الثروة العامة، وهم الذين يعطون أوفى نصيب من مالهم القليل لتكوين الثروة العامة ولتموين خزائن الحكومة.

ان الفلاحين هم وحدهم الذين يدفعون الجزء الأكبر من الضرائب العقارية. وأن هذه الضرائب هى المورد الوحيد الثابت الذي يدعم كياننا الاقتصادي ويبلغ ٦ر٣٠٠ر٨٠٠ جنيه فى السنة.

فى أى شرع، وفى أى اقتصاد، يحمل الفقير عبء الضرائب لأنه زارع وينجو منها الغنى اذا لم يكن زارعاً فكأنه لا يكفى الفقير فقره حتى ينقض بالضرائب ظهره.

أولئك هم فقراؤنا إذا قيسوا إلى الأغنياء، ومع ذلك فالأغنياء أنفسهم مهددون فى ثرواتهم العقارية بما

أثقلوا به أراضيهم من ديون ذات فوائد مركبة متراكمة، ومن المؤسف أن مجموع الديون العقارية فى البلاد المصرية يبلغ حوالى الـ ٣٥ مليون من الجنيهات .

يضاف إلى ذلك أن متوسط مايملكه المصرى [١] فى بلاده نحو الفدادين والنصف ، بينما يملك الأجنبى فى مصر مايبلغ متوسطه ٧٨،٩٧ من الفدادين وذلك لأن عدد الملاك المصريين ٢،٢٦٢،٦١٦ ويمتلكون ٥،٢٩٧،٩٥٣ فداناً بينما عدد الملاك الأجانب ٦٥٦٤ مالكاً يملكون ٥١٨،٣٩٠ فداناً .وأما الثروة الحكومية فنصف ايرادات الميزانية تأتى من الضرائب الجمركية التى قدرلها فى ميزانية ١٩٣٦ مبلغ ١٧،٢٠٣،٥٠٠ جنيه، بينما كل مايأتى من الأموال المقررة هو ٦،٣٠٠،٨٠٠

---

(١) خطاب وزير المالية بمجلس النواب عند بسط ميزانية سنة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧

جنيه ـ ولهذه المقارنة معنى خطير ، فان الضرائب الجركية ، على خلاف الضرائب العقارية الثابتة ، إنما هى رسوم غير مباشرة من النوع المتقلب Fluctuating الذى يتغير بتغير الأحوال الاقتصادية فى بلاد أجنبية لارقابة لنا على مواردها ، فهى كما قد تعلو تهبط هبوطاً كبيراً فتصبح وتمسى وإذا بثروتنا الجركية ـ وهى معظم ايراداتنا ـ قد نقصت إلى حد يتعذر معه التوفيق بين الدخل والخرج .

إذن لايصح أن نستند إلى الضرائب الجركية لموازنة ميزانيتنا ، ولاعلاج لذلك إلا أن يكون لنا ضرائب ثابتة مباشرة غير الضرائب العقارية لتكون هى الدعامة الحقيقية لميزانية الدولة ـ وأهم هذه الضرائب ضريبة الدخل ، وضريبة التركات . ولكن لاسبيل لفرضها مادامت الامتيازات المالية للأجانب قائمة .

ليس من العدالة فى شىء أن يستولى الأجنبى على معظم الثروة التجارية والصناعية فى مصر دون أن يدفع مليما واحداً لخزانتها إلا إذا كان مالكا لعقار أو أطيان ، وهؤلاء قليلون .

تلك حال الثروة العامة فى البلاد ؛ فاذا مااستمرت الأحوال على هذا المنوال أصبحنا وإذا بالفقير فى مصر أجير للغنى ، والغنى أجير للأجنبى !

فهل مصر بلاد غنية حقاً ؟

لن نكون أغنياء مادامت فى مصر امتيازات .

***

موارد الثروة الاهلية وطرق حمايتها

موارد الثروة هى المرافق النافعة التى يمكن أن تغل فتأتى بثروة دائمة . ولعل المرافق الزراعية أولاها بالنظر والتفكير والعناية ، ومن هذه المرافق مايأتى :

١ - النيل

كمصدر الحياة الزراعية فى مصر - تجب المحافظة على كل قطرة من مياهه من الضياع ، بتوفير مايذهب سدى فى البحر عند منصرفيه سنوياً ، بوضع دستور نيلى دائم . يجعل مصر هى المشرفة على مياه النيل من منبعه إلى مصبه .

٢ - الرى والصرف

يجب أن يقوم تحسين الري والصرف على أساس علمى ؛ وأن يسير على سياسة قومية لحماية الأرض من ضرر المياه المختزنة فى باطنها ، صيانة للخصب الموهوب للتربة المصرية .

٣ - الأرض البور

وأما إصلاح هذه الأرض فواجب محتم - يجب

العمل على أدائه فوراً. على أنه وسيلة لمورد جديد، لايجاد ثروة جديدة، وضرائب جديدة يمكن الانتفاع بها فى تحسين مرافق الحياة العامة - ونستطيع أن ننشىء نظام الملكيات الصغيرة ونزرع الغابات تمهيداً لاستغلالها كمورد طبيعى يدر ثروة جديدة على البلاد.

٤ - تخصيب الارض وتحسين أساليب الزراعة

ومن واجبنا التمشى مع روح العصر العلمى الذي نعيش فيه، بتحسين أساليب الزراعة، بالعمل على تخصيب الأرض بالطرق العلمية الحديثة - لتدر الأرض أضعاف ماتدر اليوم. وأما الطريقة العقيمة التى يسير عليها الفلاح الآن باستغلال الأرض استغلالا بطيئاً، دون عمل على المحافظة على خصبها أوتخصيبها، فهى سياسة مؤدية إلى انحطاط قيمة التربة المصرية

وكذ الانتاج الزراعي مما سيضيع على البلاد سمعتها الاقتصاديه والزراعيه .

٥ ـ الانتفاع بالمساقط المائية

ويجب الانتفاع فورا بالمساقط المائية والشلالات فى توليد الكهرباء للانارة وادارة المصانع واستخراج المواد الكيمائية كالاسمدة والعناصر الاخرى .

وأما الوسائل الأخرى التى يجب أن يشملها التشريع الجديد فكثيرة ،وأهم مانراه منها علاجاً لحمايه الثروة مايأتى :

١ — انتشار التأمين العقارى

تضمحل الثروة العقارية بطبيعة استهلاكها ؛ وتقادم الزمن عليها ، ـ كاعيان الوقف المحبوسة مثلا ـ فالعقار الذى تقدر قيمته بما يساوى الآن عشرة آلاف من

الجنيهات ، ويقدر ما يغله هذا العقار سنوياً بنحو التسعمائة جنيه تقريباً ـ هـذا العقار مهما حاطته وسائل الصيانة والعمارة تنخفض قيمته الى اكثر من الربع بعـد خمسين سنة ، بل قد تتلاشى قيمته بعد سبعين عام ، على اعتبار ان هذا هو الحد الأعلا لعمر العقار الاستغلالى ـ وإذن فمآل هذا العقار هو الزوال المحتوم . فاذا لم يصن عقارنا وهو مصدر من مصادر الثروة الأهلية ، انحطت قيمته عند استهلاكه . ونحن نستطيع أن نعالج هـذا النقص بالتأمين على العقار بجميع أنواع التأمين ؛ ضد الاستهلاك والحريق ، والطوارىء ، بحيث تبقى قيمة العقار مضمونة عند زواله ، ويمكن للاجيال المقبلة أن تتلقى ثروة مدخرة تنشىء بهـا ما يكون أساساً لبقاء الثروة . فتتصـل حلقة الرخاء . ولقد آن الأوان للتفكير فى تشريع يحمي العقار ويوجب على الممولين التأمين على عقـارهم صيانة للثروة

الأهلية العامة من الضياع .

وإلى أن يبت فى نظام الوقف يجب أن يلزم كل ناظر لأى عقار بالتأمين على عقاره لدي شركة أو شركات مصرية ضد الاستهلاك أو الطوارىء الأخرى .

٢ — صيانة وتحسين المرافق العامة

أما المرافق العامة ذات المنفعة والاستغلال ، كالسكك الحديدية ، والطيران ، والبريد ، وطرق النقل الأخرى ، والمناجم ، والمحاجر ، وما إلى ذلك ، من مرافق الانتاج فتجب صيانتها صيانة مستمرة مع تحسينها تحسيناً علميا يتمشى مع وسائل المنافسة الخارجية ، وحاجة العصر والتجديد ، بأقل كلفة وأكثر نفع .

٣ — بث روح الاقتصاد والتوفير

أما روح الاقتصاد والتوفير ، فيجب أن تشجع تشجيعاً

مقروناً باستغلال الأموال المدخرة وتشغيل الأيدى المتعطلة وإلا كان توفير المال ، وحبسه فى الخزائن سبباً من أسباب عقد الأزمة واستمرارها.

٤ — بث روح التعاون بين الهيئات

ان النظام التعاونى القائم الآن فى مصر ، نظام كفيل جداً بالغرض المقصود من التعاون ، ولكن يجب أن تهيأ له الأسباب المالية والاقتصادية بحيث يمكن للقائمين به أن يعمموه فى جميع أنحاء البلاد . ولقد آن الأوان للاعتراف بالنقابات المختلفة مع وجوب تطبيق النظام التعاونى فى كل نقابة

٥ — حماية وترقية الصناعات

أما الصناعات المصرية ، فتجب حمايتها والعمل على ترقيتها ، بتشريع جمركى يحميها من المزاحمة الأجنبية ويشجع على تصديرها إلى البلاد الأخرى .

٦ — حق الدولة فى الاشراف على المصارف

ويجب أن يوضع التشريع الذى يرتب للدولة حق الاشراف الفعلى على أعمال المصارف لمنع الغش والتدليس وانشاء البنوك الوهمية لحماية الثروة الأهلية من الضياع .

. . .

ومن الوسائل الأساسية التى تجب مراعاتها عند علاج شئوننا الاقتصادية ، ما يأتى:

١ — العمل على جعل الميزان التجاري فى صالح القطر بالطرق الاقتصادية المختلفة .

٢ — تثبيت النقد المصرى .

٣ — توازن ميزانية الدولة دائماً .

اعمال الاموال المصرية محل الاجنبية

إن عهد الاستقلال ، هو عهد المسؤلية التى تلزم كل فرد بأداء واجبه نحو الوطن ، ولقد كانت الأسباب

الاقتصادية أهم ما اتكأ عليه الأجنبى حين تداخل فى أمورنا المالية تداخلا أساء إلى سمعتنا ، وضيع علينا استقلالنا السياسى . لهذا كان من الواجب الآن ان نرد الأمور إلى أصولها والا نجعل للأجنبى سبيلا للتحكم فى استقلالنا الاقتصادى . وعلى هذا يجب أن نعمل على احلال الأموال المصرية محل الأموال الأجنبية ، وان نلغي نظام الاحتكار للشركات الأجنبية ، وان نعيد النظر فى قوانين شركات الاحتكار على ضوء مادعت اليه الحياة الاقتصادية العامة وماقضت به ظروف مصر الحديثة . ومن الاجرام فى حق مصر ان يجدد عقد امتياز لأي شركة أجنبية .

وكذلك يجب رفع العيوب الاجتماعية التى فشت فى حياتنا الاقتصادية ، فيجب تحريم الربا ، وتحديد الحد الأعلا للفائدة القانونية . فلقد اكتسحت الأموال الأجنبية الثروة الأهلية ، من أطيان وعقار ، لبهظ الفائدة المقررة فى الربا

وأثقلت المصارف كاهل الفلاح المصري بفوائد ديونه التى أصبحت مستحيلة السداد . فتلافياً لاستمرار هذا الخطر القومى ، يجب ألا يزيد الربح على ثلاثة فى المائة . وكل من حاول اقراض مبلغ بربح يزيد على هذه النسبة تصادر أمواله ويعاقب عقاب الجانى المختلس .

وكذلك يجب أن تمنع اباحة القمار وكذا المضاربات الأخرى التى تأخذ مسحة التجارة فى حين انها النصب والتدليس بعينه ، فتحريم هذه الأنواع ، يحمي الثروات من التدهور السريع ، ويصرف ذويها إلى استغلالها فى الطرق المشروعة التى تعود على الجماعة بالفائدة والمنفعة .

ويجب ان نفكر من الآن ، تفكيراً جدياً ، فى احلال الأموال المصرية البحتة ، محل الأموال الأجنبية بالنسبة للديون التى على مصر بجميع أنواعها وان نحدد زمناً غير بعيد لانهاء مأساة الديون حتى يلغى صندوق الدين وتزول

الأسباب التى يدعى الأجنبى من أجلها بحق الرقابة على ماليتنا وضرائبنا .

على أن العلة فى وجود صندوق الدين لا وجود لها الآن فلم يحدث ان تأخرت الخزينة المصرية ، أو ارجأت دفع فوائد الديون لحملة السندات عن عجز ، حتى فى أشد أوقات الأزمة العالمية . أضف إلى هذا ان مركز مصر الاقتصادي ، وثروتها الغنية بطبيعتها ، تقدم دليلا مستمراً على الضمان الكافى لما لحملة السندات من حقوق . على أن الكرامة تأبى على مصر المستقلة وجود هيئة أجنبية تشرف على تحصيل ضرائبها ضماناً لديون محققة الدفع ، مضمونة الاداء ، ان المصرى ليطأطىء برأسه خجلا مرتين ، مرة عندما يمر بدار صندوق الدين ثم ليطأطيء ويطأطىء رأسه ويكاد يخفى وجهه من العار عندما يمر بدار المحكمة المختلطة .

وتمشيا مع فكرة احلال الأموال المصرية محل الأموال الأجنبية المستغلة فى الشركات المختلفة ، يجب أن يشعر كل مصري له ثروة غير مستغلة فى الوجوه الاقتصادية الحديثة ، انه مقصر تقصيراً جسيما نحو بلاده ، وانه متى أتيحت الفرصة لتوظيف الأموال المصرية فى الشركات التجارية ، ذات التساهم ، فواجبه أن يتقدم بماله يستغله فى الطرق التى كانت الأجانب تستغل فيها أموالهم . وعلى ذلك فواجبنا الآن ألا نجدد عقود الشركات الأجنبية ذات الامتياز ، وان نسهل لها سحب أموالها ، لتحل أموالنا المدخرة محلها ، وبهذا نضع أيدينا على مواردنا الاقتصادية ، ونرفع الغل المقيد لاعناقنا ، فلاندع الأجنبى يبيع لنا قطرات الماء التى نشربها فى بيوتنا ، ويوزع علينا ما نستضىء به من نور فى منازلنا .

ويجب ألا تدخل الحكومة فى هذا المضمار التجاري ،

بل على الأمة وحدها أن تديره بأموالها ، لأنه ليس من طبيعة عمل الحكومات أن تتاجر أو تدير أعمال الشركات وحسب الحكومة ماعليها من تبعات أخرى تقتضيها الحياة الجديدة .

ويجب أن نحمى الجمهور المصرى من الشركات الأجنبيه التى توهمه برؤوس أموال طويلة الأرقام دون رقابة للحكومة عليها ـ فلقد دلت الحوادث الكثيرة ، على أن هذه الشركات المالية توزع أوراقها وسهومها ، أو تتولى المعاملات المالية دون مال يكفلها عند الاقتضاء وبعض شركات التأمين لاتوظف أموالها فى داخل البلاد ، ولاترصد شيئاً من رأس مالها فى مصارف مصرية حتى يكون هذا كفيلالها عند تنفيذ عقودها مع المصريين على أن بعض هذه الشركات يلزم المتعاقد المصرى وورثاه من بعده بالتقاضى فى بلاد هذه الشركات ـ

وهذا الزام مجحف ، ومتعذر تنفيذه ، ومؤدى حتما إلى الاستغناء عن المبلغ المؤمن عليه .

فواجبنا الآن ، وقد ارتبط الكثير منا بهذه الشركات الأجنبية أن نضع تشريعاً يحمى الأموال المصرية من هذا الضياع مستقبلا . وواجبنا أن ننشىء فى تشريع العمال مايوجب على كل عامل مصري التأمين على حياته ؛ لدى شركات مصرية بحتة ضد الحوادث والموت والبطالة والشيخوخة والعاهات الأخرى ؛ حتى نصون حياة العامل - وهى ثروة قومية فى ذاتها - من هذه الطوارىء القاهرة التى تهدم كيانه وكيان أسرته .

ويجب أن يعدل قانون الهجرة والاقامة للأجانب ، وكذلك قانون المرور بالأراضى المصرية ، بحيث نحدد سنوياً العدد الذي يمكن أن تتحمله البلاد لاقامة

الأجانب على وجه عام ـ على أن هذا لن يمس الدعاية لتنشيط السائحين والرواد ـ وأن يكون الاجنبى عند دخوله ذا ثروة تسمح له بالبقاء داخل البلاد .

فاذا أراد الرجيل فعليه الا ينزح إلا بمقدار رأس المال فقط وله أن يصدر بقيمة باقى أمواله مصنوعات أو منتوجات مصرية بحتة .

وكذلك يعاد النظر فى قانون التجنس بالجنسية المصرية بحيث لايباح لأى أجنبى التجنس بالجنسية المصرية إلا بقيود دقيقة تكفل الغرض المقصود من حماية القومية المصرية والثروة العامة .

ويحرم على كل مصرى أن يتزوج من أجنبية مستقبلا ولايعترف بينوة ذرية من يخالف ذلك .

ويحرم على الأجانب التملك الثابت للأطيان أوعقار إلا لمدة لاتزيد على ٩٩ سنة، وكذلك الحقوق الأخرى

المترتبة على الملكية ، على أن يحرم عليهم ، وضع اليد ، أوالشفعة ، أو التملك بمضى المدة ، أوحيازة العين من طريق نزع ملكيتها من وطنى مدين .

ويجب أن نسرع إلى كشف العناصر الطبيعية الموجودة فى التربة المصرية ؛ وأن نستخرج المعادن المكنوزة ؛ ونستغل جميع المرافق ؛ ونخضع القوى الطبيعية لخدمة الصناعة المصرية ورفاهية البلاد ، وعلينا أن نبعد عن أذهان أولادنا ماعلق فى نفوسنا منذ الدراسة الابتدائية ، من أن مصر ليست بلداً صناعياً وانها فقط إحدى البلاد الزراعية ، فعلينا أن نعلم أولادنا وأن نثبت فى عقولهم ؛ إن فى مصر كنوزاً مجهولة للمعادن وأن مصر تستطيع أن تعتمد على الصناعة كما تعتمد على الزراعة ، وانها تستطيع أن تنتفع بجميع الصناعات الزراعية فى زمن يسير جداً .

أما الديون العقارية فهى العقدة الخرساء التى اعترضت الحياة الاقتصادية فى مصر منذ بدء الازمة المالية الاخيرة فى سنة ١٩٣١ .ومن المؤلم أن مجموع هذه الديون يبلغ حوالى ٣٥ مليون من الجنيهات .

ولقد ازدادت المشكلة تعقيداً كلما اشتدت الأزمة وهبطت أسعار الحاصلات الزراعية وعجز الممول عن أداء ماعليه من أقساط ، حتى أن أغلب المدينين قد عجز تماماً عن أداء الفوائد المستحقة ، فضاع التوازن بين الدائن والمدين فلا الدائن يريد أن يضحى من جانبه شيئاً ولا المدين يستطيع أن يسدد ديناً أصبح ثقيل العبء مبهظاً .

وفى الواقع أن هذا العجز لم ينشأ عن اهمال المدينين عامة ولكنه نشأ عن ظرف قاهر ليس فى يد المدين أن

يرده أو يتحوط له ، فهو نتيجة أزمة عالمية ، نشأت عقب الحرب الماضية ، من هبوط الأسعار الزراعية و كثرة العاطلين فى العالم . ولهذا كان من واجب الدائن أن يقدر جميع هذه الظروف فيترفق بالمدين فى عسره كما رحب به فى يسره ، وإلا ينتهز الأزمة فرصة متاحة للاجهاز عليه .

وغالب الدائنين للعقار فى مصر مصارف معترف بها من الدولة . فواجب الدولة حماية أملاك الأفراد بجميع الطرق المشروعة وخصوصاً إذا تعرضت هذه الأملاك لخطر نزع الملكية وانتقالها إلى أيدى أخرى بثمن بخس ، إذ ينتج عن ذلك اضطراب اجتماعي يشبه ماحدث فى المانيا عند هبوط المارك الألمانى ، واكتساح الأجانب واليهود للعقار بثمن زهيد ، وانحدار أسرات قديمة ، وقيام فئات من الناس لم ينشؤها الجد والتحصيل بل أنشأتها الفرصة الشاذة الغير مشروعة .

لهذا عالجت الحكومات المتتابعة المسألة على أنها مسألة اقتصادية عمرانية وعلى أنها قبل كل شيء مسألة قومية خطيرة .

ولكن هذه الحكومات انتهت إلى تنفيذ مشروع غير مأمون العاقبة باحلال بعض أموال الدولة محل أموال الدائنين فاشترت الحكومة فى سنة ١٩٣٤ من الشركة العقارية أطياناً بلغت ١٧٨١٠ فداناً كانت تحت تنفيذ اجراءات نزع الملكية، صيانة للثروة العقارية العامة ولكن هذا الحل لم يكن بالحل الحاسم لأنه وان صان حيازة ملكية هذا القدر من الافدنة من ان تنتقل للاجنبى ، إلا أنه من ناحية أخرى فرط فى أموال الدولة فزج بها فى طريق يشبه طريق التجارة والاستغلال والمضاربة ، وهذا ليس من طبيعة عمل الحكومات بل انه ينطوى على سياسة غير مأمونة العاقبة ويشبه فى نتيجته دخول الحكومة مشترية

فى سوق القطن حيث لم ترتفع الاسعار إلا ارتفاعاً مفتعلا ولم تسفر النتيجة إلا عن خسارة تحملتها الدولة.

على أن الحكومة فى ذلك الوقت لم تكن من القوة المعنوية بحيث تستطيع أن تجابه مثل هذه العقدة الخرساء فلم تكن معتمدة على برلمان يمثل الشعب ولم يكن مركزها غير مشوب من العيوب الدستورية ولم تكن الأمة مطمئنة إلى أي عمل تأتى به . ولهذا كان مركزها ضعيفاً أمام البيوت المالية التى تفاوضت معها . فجاء الحل راجحاً إلى ناحية البنوك التى ارتضت أن تقبض مالها من ديون على الأطيان من غير اتخاذ أي اجراءات تكلفها مصاريف كثيرة اذا ماأضيفت إلى ماهو مطلوب لها على الملك المرتهن فقد لاتصل الى نتيجة كالتى وصلت اليها من طريق الاتفاق الذي تم مع الحكومة فى ذلك الوقت وخصوصاً وأن قيمة الأطيان كانت يومئذ فى

هبوط مخيف .

ان خزانة الدولة تتحمل الآن نتيجة هذا الحل الأبتر ، فالحكومة لاتستطيع أن تدير هذه الأطيان وقد دلت التجارب الماضية على أنها تخسر دائماً فى ادارة الاملاك خاسرة دعت أولى الأمر إلى التفكير فى الغاء مصلحة الاملاك وتصفية مالديها بالبيع للجمهور .

فعلى الحكومة أن ترد هذه الأطيان لذويها ، أو لورثتهم ، وأن تيسر لهم اجراءات الدفع لأقصى مدة وبأقل فائدة ، مع اعفائهم مؤقتاً من استهلاك الثمن لمدة لاتقل عن خمس سنوات ، حتى يمكنهم تدبير أمورهم ، واستعادة مركزهم المالى والأدبى فى البيئة التى يعيشون فيها ، وحتى تقوم الحكومة بتقديم دليل مادى للبنوك الأخرى التى ستتفاوض معها لحل مشكلة الديون التى لها على أملاك القطر .

وأما جل مشكلة الديون العقارية فيجب أن يلاحظ فيه أولا ، الا تمس أموال الدولة بحال من الأحوال ؛ فأى غرم تتحمله الخزانة العامة هو مردود من غير شك على الأمة . ثانياً ، أن تسوي المسائل على أساس المقدرة على الدفع وضمان العين المؤمن عليها وانقاذها من أن تستغرق بالفوائد والديون .

وعلى هذين الأساسين يجب أن يكون الحل بالتوفيق بين الدائن والمدين لحفظ التوازن بين حالتيهما ، بالتساهل والتجاوز المعقول من جهة الدائن وبحسن النية للدفع والسداد من جهة المدين .

ويجب أن تنوع الديون إلى أنواعها الطبيعية وأن تقسم حقوق الدائنين إلى أنواعها المنصوص عليها فى المادة ٥٥٤ من القانون المدنى الأهلى وأن تعالج كل حالة منها على حدة مع مراعاة وجوب اسقاط مدة الأزمة العالمية

من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٣٥ لجميع مصاريف الاجراءات والفوائد التى التزم بها المدين فى عقده .

ويجب أن نضع تشريعاً يجيز تجزئة الضمان العقارى وقسمته ، فاذا أراد أحد المدينين المتضامنين أن يسدد مايخصه فى الدين نظير فك الرهن عن حصته فى الملك المشترك بينه وبين المدينين الآخرين وجب ذلك بحكم القانون توطيداً لروح العدالة .

ولقد آن الأوان لأن تتعدد وتكثر البنوك العقارية التى تنشأ بأموال مصرية بحتة ،حتى تحل بالتدريج محل البنوك العقارية الأجنبية ، ولقد دلت التجربة على اقبالنا على التساهم لحيازة السندات والسهوم المالية لمثل هذا المشروع الحيوي للبلاد.

الوقف الاهلى ظاهرة اقتصادية

ليس نظام الوقف الاهلى نظاماً دينياً ،كما يخيل للكثير

من الناس ، وإنما هو ظاهرة اقتصادية ، تخضع للنظم الاجتماعية وللتغييرات التى تدعو إليها الحياة. فالحديث فى الوقف ليس كالحديث فى الميراث ، لأن الميراث نظام عام قرره الدين وأقرته الدولة . فليس بكفر أن يقول قائل بالغاء الوقف الأهلى ، وخصوصاً وقد أصبح عقدة اجتماعية تعترض حياتنا الاقتصادية . بل أن الميراث نظام يقرر الثروة ويرتب حقوق الأفراد ، بينما الوقف الأهلى يقوم على الفوضى وهدم نظام الميراث الذي قرره الدين وأقرته الدولة .

وهو يقوم على فكرة رجعية ، مقيدة لحرية الفرد ، مناقضة لجميع نظريات التطور الاجتماعى والاقتصادى ، هادمة لفكره بقاء الاصلح . وهو نظام شاذ بطبيعته ، تحررت منه جميع الدول فى العالم كله ، ولا تزال مصر تحت نيره الثقيل وحدها . وليس هو بركن من أركان دين ولا

بتكليف دعى اليه الاسلام وجوباً ، ولكنه تقليد انصرف عن وجهة الخير والبر ، إلى وجهة الشر والانتقام ، لتحقيق أغراض غير مشروعة هروباً من أحكام الشريعة تلاعباً بمصالح الغير ، وتضليلا باحكام الميراث والعدالة .

فالوقف حبس وحجر ليس فقط على المستحقين ، بل على الاعيان . فهو يفرض حجرا وقوامة على اشخاص عقلاء متمتعين بكامل الأهلية ـ ويخرج الأعيان نفسها من التعامل أو من مجموع الثروة ، فيجعلها فى حكم الغير الموجودة ، لا تصلح للضمان ولا للثقة . ولو اطلقت الحرية فى الوقف لكان هذا مصير جميع أطيان القطر إذ يربو عدد الأوقاف الأهلية على ٥٢ الف وقف .

وقد أدى نظام الوقف الى عكس الغرض الذى قصد اليه الواقفون من ضمان الرخاء للمستحقين ففى سنة ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ بلغت الديون المحجوز بها تحت يد

وزارة الأوقاف فقط نحو مليون جنيه . فى حين أن استحقاق المحجوز عليهم فى السنة ١٢٢،٠٠٠ ج م فكأن وزارة من وزارات الدولة تعمل لمصلحة الدائنين وأكثرهم من الأجانب المرابين .

على ان ادارة صاحب المال لثروته اضمن من ارجائها لمصلحة أخرى تدير هذه الثروه ـ ولقد أدى هذا الى التهاون فخربت الدور والأماكن الموقوفة، وقد بلغ عدد الاماكن التى تتنظر عليها الوزارة ٧٩٣٠ منها ٢٠٢٥ مكاناً خرباً واكثر الباقي يسير الى الخراب المحتوم .

ومن الاطيان التى لوزارة الاوقاف النظارة عليها ٣١٤٢٤ فدانا ـ فاتها الاصلاح فاصبحت بورا .

ولما كان الأصل فى الشريعة الاسلامية ، ان الوقف مقصود به القربى الى الله تعالى ، فهو حبس العين عن تملكها لأحد من العباد والتصدق بالريع على جهة خير

لا تنقطع ولو فى الجملة ـ وليس بين الواقفين من يرمي الى هذا الذي قصد اليه الاسلام الا القليل منهم فقد انعدم الغرض المقصود من الوقف وليس من الحق إذن فى شيء أن يتخذ الوقف وسيلة الى تحقيق أغراض لم تشرع من أجلها فى الأصل ـ ومن العدالة أن نوقف هذه الفوضى عند حدها وان ننقذ الثروة القومية من الهلاك بتشريع سريع حاسم يحرم الوقف الأهلى مستقبلا ، ويجعل لكل مستحق فى وقف الحق فى ادارة حصته اذا أراد ، مع حل جميع الاوقاف التى انعدمت منها المنفعة المحققة ، بتعدد المستحقين تعددا تتضاءل معه الحصة فى الريع والمنفعة ، وجعل هذا مبدأ لحل كل وقف وصلت حالته إلى ماذكر. مع ابقاء الوقف الخيرى على الجهات المحبوس عليها المال.

على انه يجب أن نشير هنا أيضاً ، الى ضرورة تعديل شروط الهبة وقيودها المنصوص عليها فى القانون بما يطلق للمالك شيئاً من حرية التصرف التى كانت له فى باب الوقف.

المسائل القومية العامة

المركزية. الفلاح والقرية المصرية . حماية القرية من الهجرة
ثقافتنا الصحية . الدفاع القومى . نظام الفرق الرياضية

المركزية

ان المركزية هى الغرض الأول الذي كان يرمى اليه المحتل ليشرف على أمور البلاد وأحوالها ، وهى الداء الذي مازلنا نشكو منه كنقص فى نظامنا الاجتماعى .

لقد كان كل الأمر خاضعاً للمستشار الانجليزى بوزارة الداخلية ، فالعمدة فى بلدته لا يستطيع أن يتصرف فى التافه من الأمر إلا باذن من المأمور ، والمأمور لا يستطيع أن يقول كلمة إلا بعد كلمة المدير ، وهـذا لا يبت فى أمر إلا بعد رفع المسألة للوزارة ، والوزارة مركز عملها فى سلطة المستشار الأجنبى . والمستشار لا يعمل إلا حسب

سياسة موضوعة تتفق مع الغرض من الاحتلال . هذا النظام العقيم لايتفق الآن وكرامة بلد مستقل أصبحت السيادة المطلقة لأهله والاشراف الفعلى لنوابه وشيوخه، وأصبح له من الأثر فى التشريع الاداري مايضمن قيام مجالس نيابية محلية كمجالس القري والبلدية والمديريات بما يكفل النظام والعدالة السريعة للأمور المتصلة بالحياة اليومية . فالمركزية يجب أن تنمحى بالقدر الذى تسمح به الآن حال البلاد من نظام وأمن ويجب أن تراعى فى تشريعنا الادارى حقوق الأفراد ، وان تكون القومية المصرية أساس العمل والتطبيق فى الاجراءات مع التيسير والتبسيط . أما هذه المركزية اللاتينية التى كان يضيع معها الحق وتفوت بتعقيدها وطول مداها على ذوي الشأن مصالحهم فيجب ان تمحي من تشريعنا الاداري بقدر مايعطي للأفراد من حقوق ممثلة فى مجالسهم النيابية المحلية .

ولست أقصد المركزية فى وزارة الداخلية وحدها وإنما أقصد إلى المركزية إنما كانت وفى أى مصلحة من مصالح الدولة فعلينا أن نمحو المركزية من مرافقنا جميعها وألا نتوانى فى إصلاح تشريعنا الادارى ، ليشعر كل فرد بأن معنى الحرية والاستقلال إنما هو المسؤلية والنظام .

الفلاح والقرية المصرية

ليس للبلاد ذخيرة بعد نيلها وخصب أرضها غير الفلاح وقناعته ، ولقد أدى النظام المركزى إلى اهمال القرية وجعلها صورة من صور العصور البائدة ، وإلى العناية بالعواصم الكبيرة واهمال حال الفلاح وعدم توزيع الاصلاح بعدالة على جميع مرافق الحياة القومية ، إذ بينما نجد انصاف الملايين من الجنيهات تبدر فى انشاء الميادين فى العواصم ، لا نرى مليما واحداً يبذل فى سبيل انشاء القرية وتجديدها ، فلبثت القرية المصرية كما كانت منذ

الأجيال البعيدة ، اجحاراً لا تليق للبشر أن يقطنها ، ولبث الفلاح المصرى يعيش عيشة المواشى فى جحر لا ينفذ منه الضوء ، محروماً من مرافق النظافة والصحة ، تأكل الأمراض فى عظامه ، وتهدم الأوباء فى كيانه ، حتى أصبحنا نرى جسم القروى مزرعة لمختلف الأمراض ، فاذا زار مستشفى كان مجالا علمياً للبحث ، لأنه جماع أمراض مستوطنه فى جسد واحد!!

وليس أدل على هذه الحال التعس إلا ماذكره أحد حضرات النواب فى خطاب ألقاه بمجلس النواب فى ديسمبر سنة ١٩٣٦

« ان الفلاح الذي يكد ويشقى لسعادتنا ، هو اولى بالرعاية من اية فئة اخرى وان الرجل الذي ينتج لنا ملايين من الذهب كل عام ، لايجوز ولا يليق ان نبخل عليه بما يحفظ صحته وصحة اولاده الذين نلتظر ان يشبوا رجالا اقوياء قادرين على الدفاع عن الوطن .

انا لا اشك في ان كثيرين من حضراتكم قد شاهدا عدداً كبيراً

من القرى يشبه في تكوينه المقابر ، فليس في منازلها منافذ للهواء ، وليس هناك فاصل بين الرجل واولاده من جهة ، وماشيته ودجاجه من جهة اخرى فاذا كانت هذه هي حال الفلاح ، وليس فينا من يجهلها فمن العدالة والانسانية الا يترك هذا الرجل على هذه الحال وفي الوقت ذاته نطالبه بأن يشتغل لأجلنا ، ويتعب لنستريح نحن ونسعد . بل الواجب يقضي علينا بأن نفكر وان نعمل على انقاذ هذا المخلوق الذى نبنى عليه كل سعادتنا وآمالنا »
(نقلا عن مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب ـ جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦)

هذا القروى الذي نهمله هو عضد الدولة وساعدها الأيمن ، وهو الذى يرفع مجدها ويحمي ثروتها وسمعتها الزراعية والاقتصادية . بل انا نختار جنود الجيش ورجال الأمن من بين هؤلاء التاعسين ، فهم الثروة المهملة التى قد توشك على الهلاك ان لم ندبر رعايتها واصلاحها .

نحن نهمل مجموع الشعب لاطبقة منه . نهمل مجموع الفلاحين ونتركهم بين أنياب الفقر يعانون شظف العيش وقلة الغذاء الذى يحمي أجسادهم وعقولهم من التفكك

والانحلال ، ولولا القناعة التى جبل عليها الفلاح لكانت مشكلتنا أكثر تعقيداً وأشد خطورة . فالفلاح يتغذي طول يومه بما يقدر بخمسة مليمات فقط !!

لقد أهملنا تعليم الفلاح ولقد أدرك دستور البلاد الذى صدر فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ هذا النقص ، فنص على أن التعليم الأولى الزامى للبنين والبنات وانه بالمجان فى جميع انحاء البلاد ، ولكننا مع هذا النص أهملنا الفلاح ولم ننفذ هذا النص إلا فى سنة ١٩٣٦ ، وهذا أبلغ دليل على اهمالنا للرجل الذى يحمي لنا البلاد .

فنحن نحاول الآن ان نعلم القروى وان نثقفه وستمحى الأمية بعد حين غير طويل ، وسيعرف كل فرد ، ذكراً كان أو انثى ، كيف يقرأ ويكتب . وسيسمع الراديو والاذاعة ، وسيعلم حينئذ انه يعيش عيشة البهائم فسنكون إذن أمام أمر واقع وخطر مدلهم ، لذلك كان

من أوجب الواجبات وأولاها ان نسرع بالا ابطاء إلى ترقية الفلاح ترقية صحية تتمشى مع العناية المبذولة فى تعليمه حتى لايختل توازنه ويضطرب تفكيره .

هجرة الفلاح من القرية

ومن الظواهر الخطرة التى يجب أن تتلافى ؛ هجر الفلاح قريته إلى المدن ، دون قيد ولاشرط . فهو كلما ضاقت به الحياة ، أو سئم البقاء فى القرى ، أوشعر لما سيدخل على نفسه من تعليم ؛ بان البقاء فى القرية على حالها القذر ، لا يتفق مع كرامته وتعليمه ، وانه يستطيع أن يحصل على العيش فى المدن من طريق سهل ميسور ، فهو كلما قام بخياله هذا ، فكر فى ترك القرية وأصبح كلاً على المدينة ، فيزداد عدد العاطلين وسيستهدف المجتمع المصرى لخطر اجتماعى يمكن أن يعالج الآن بتشريع

يحد من رحيل القرية إلى المدينة . وكذلك يمكن أن يعاد النظر فى قانون التشرد والشحاذة وان يعمل بروح الشريعة فى تحديد الزواج والطلاق ، وان يحمي المجتمع من جيوش المتشردين والشحاذين والباعة المتجولة ، وأن تعالج مشكلتهم فى ضوء البحث عن أعمال لهم ، وتحرى مصلحتهم ، وانقاذ المجتمع من شرورهم ، لان أكثرهم إنما هو هارب وفار من القرية .

وكذلك يجب أن يلزم ذوى اليسار وأصحاب العزب والضياع ، بالبقاء فى عزبهم فهم روح قراهم ، وفى وجودهم تنشيط للعمل الزراعي ، ورقابة لاصلاح الأمور ، وضمان للانتاج المحقق ، ورواج للحركة الاقتصادية والتجارية ، وتجميل للقرية ، وتنشيط لجميع مرافق الحياة فيها .

ويجب أن يشجعهم التشريع الذي سيلزمهم البقاء ، بأن ينشىء فى كل قرية مجلساً يتكون من أعضاء منتخبين وأعضاء بحكم وظائفهم كالطبيب والمهندس ورجل الادارة

لتولى أمورها برياسة عمدة القرية الذى ينتخب من بين أعضاء المجلس المنتخبين ، وأن يترك لهم التشريع والفصل فى الأمـور التى تتعلق بأمن القرية ونظامها وضرائبها المحلية وأمورها الصحية والهندسية فى الحدود التى يشرعها برلمان الأمة .

ثقافتنا الصحية

ومن واجبنا كشعب يشعر بالمسئولية العظمى ، أن نعنى بصحتنا عناية مفروضة .لان الوطن الذى استخلصنا استقلاله ، يجب أن نحميه وندافع عنـه بأجسام صحيحة تقوي على جلد الدفاع ومشقة الجهاد .

فمن الوطنية ، ومن الحق العام ، أن تعنى كل أم بصحة أطفالها ، عناية علمية حديثة . وأن تكون أطفالنا بحكم القانون تحت رقابة مراكز رعاية الطفل فى كل حى وقرية.

وأما الكبار منا فيجب أن نهيىء لهم المعلومات الصحية التى تكفل المحافظة على الصحة العامة . ونظافة الشعب من أقدس الواجبات الاجتماعية ، ولقد فطن أجدادنا إلى هذا فعمموا الحمامات العامة . فواجبنا نحن أن نعيد انشاء الحمامات العامة والمرافق الصحية الأخرى ، وأن نلزم الفقراء بالتردد عليها بدون أجر ، وأن يفرض القانون عقوبة على من يظهر فى الطريق العام بشكل أو زى قذر أوحافى القدمين أو مهلهل الثياب فى مظهر مخل للآداب مهدد للصحة العامة .

ويجب أن نقصى من الأسرة كل فرد أصيب بمرض اجتماعى يؤثر فى الحياة الزوجية أو المنزلية . ويكون حكم القانون فى هذه الأمراض حكمه فى الأمراض الوبائية الأخرى .

وأما الأمراض المتوطنة فلسنا الآن نعالجها علاجا

قاطعاً ، فنحن نعالج المرضى ونترك أسباب المرض تفتك من جديد فى الشعب ؛ إذ مافائدة علاج البلهرسيا مثلا فى القرية ولاتزال البرك والمستنقعات موجودة تبعث الوباء وتكمن جراثيم المرض للقرية . ومافائدة علاج أهل القرية من بعض الأمراض الأخرى ولا تزال مياه الشرب قذرة آسنة . كل هذه جهود ضائعة وأموال زائلة فى غير وجوه الاصلاح الحقيقى . وعلى ذلك فواجبنا القومى فى عهدنا الجديد يدعونا أن نسرع بلا ابطاء إلى ايجاد تشريع طبى يكفل حماية الطفل والمرأة والفلاح والعامل ويرعى الأسرة رعاية تامة على اعتبار ان صحة الفرد ليست ملكا له ، وإنما هى ملك الدولة وحق من الحقوق العامة ، التى تحتاج اليها الدولة فى الدفاع عن كيانها وقت الخطر .

الدفاع القومى

أما واجبنا بعد ان أصبح الدفاع عن كياننا موكولا الينا

فواجب محتم يعلمنا حقاً ان ليس الاستقلال أمنية ، وانما هو عبء وتكليف ومسؤلية .. ومصر بلاد مكشوفة بطبيعة أرضها وطول سهولها، ولها سواحل ممتدة مغرقة فى الطول ، وهي قبل كل شيء ملتقى الشرق والغرب ، وميدان التنافس السياسى بين دول أوروبا ذات الاطماع المختلفة فى الشرق . والخبيرون الحربيون يقولون ان الحرب المقبلة سيكون ميدانها البحر الأبيض المتوسط وسواء صح هذا أم لم يصح ، فنظام الجيش فى مصر قائم على أنه نظام لجيش صغير لم تكن له قبل مسئولية الدفاع وأما الآن وقد تغيرت مسئولية الجيش أمام الوطن فيجب أن نحرص على امداد الجيش بالمعدات الحربية الحديثة . ولقد وفقت مصر كل التوفيق إلى مشروع الدفاع الوطنى الذى اشتركت فى تنفيذ برنامجه طبقات الأمة المختلفة ومن الواجب ألا نبطيء فى جمع المال فلا نسير فيه

بالهوينا . لأن كل تأخير فى تنفيذ خطة الدفاع ، تأخير فى تقدم الوطن ، ولا يقدر هذا بأى مال . ففرض ضريبة الدفاع من أهم الواجبات القومية الآن ، ويجب فرضها على المنتج بنسبة الاستغلال وعلى المستهلك بقيمة مقررة،على أن تفرض على جميع القاطنين بمصر من وطنيين وأجانب مادام المال يستغل فى أرض مصرية . لأن الدفاع سيحمي جميع الأموال والأرواح. وإذن فليس مايبرر إعفاء الأجانب من هذه الضريبة وستتمتع شركاتهم بهذا المشروع الحيوي .

ويجب أن يتم مشروع الدفاع فى مدى خمس سنوات من الآن فنبدأ فى العام الأول بشراء الطائرات الحربية وفى العام الثانى بتكوين أسطول بحرى وفى العام الثالث بتقوية الأسطول الجوى وفى العام الرابع بزيادة الأسطول البحرى وهكذا.على أن تتمشى ميزانية الجيش الأصلية

مع المسئولية الجديدة التى يتطلبها العهد الجديد ، بمعنى ان مايجبى من ضريبة الدفاع يخصص لموضوع الدفاع ، وأما ميزانية الجيش فتتمشى مع تقدم الجيش من الناحية الفنية الحربية .

ويجب ان يلغي نظام البدل العسكرى ، وكذلك يلغى الاعفاء من الخدمة اطلاقا . على أن تقصر مدة الخدمة فى الجيش إلى سنتين أو ثلاث ، وبهذا نستطيع أن ندرب أكبر عدد ممكن فى زمن قصير . وكذلك يخفض حد السن الأدنى للالتحاق بالجيش ، إلى الثامنة أو السابعة عشرة ، ويمتد الحد الأعلا للالتحاق إلى الثلاثين أومابعدها بقليل لكل شخص سليم البنية متمتع بالحقوق المدنية التى يكفلها القانون وذلك فى زمن السلم فقط .

نظام الفرق الرياضية

على اننا نستطيع أن ندخل نظام الفرق الرياضية للصبية

الذين يبلغون العاشرة من العمر إلى سن الرابعة عشرة، على ان نهيىء فرقاً اعدادية ذات نظام عسكرى صحيح لمن بلغ الخامسة عشرة حتى سن التجنيد المقررة .

بهذا تستطيع مصر الحديثة أن تكون جيلا حربياً فى مدى قريب ، وبهذا تستطيع البلاد أن تعتمد اعتماداً موفقاً على عضد بنيها الكرام .

ويجب ان نسرع إلى وضع قانون جديد للتجنيد يتفق مع روح العهد الجديد ومع المهمة التى سيطلب إلى الجيش اداؤها . لأن السيطرة الانجليزية جعلت مهمة الجندية لاينظر اليها بالاحترام اللائق بها ، فلم يكن من عمل الجيش الدفاع عن البلاد أما الآن وقد أصبح جيشنا مكلفاً بأشرف مهمة وهى الدفاع عن حدود الوطن والدفاع عن الأرواح والأموال . الآن قد أصبح من واجب كل وطنى أن يشترك فى هـذا العمل المجيد فليس من الكرامة أن

نجعل فى قانون التجنيد أى فرصة للفرار من هذا الواجب المقدس الذي أصبح فى عنق كل مصرى يريد الحياة حرة كريمة .

ان البدل العسكرى أصبح الآن جريمة ومعرة وطنية كبري يجب أن تمحي فوراً .

اتجاه الفنون

ملازمة الفنون للمدنية المصرية . العقل المصري عقل فني موهوب . فن العمارة والنقش والتصوير والموسيقى ووجوب تأثرها بالقومية المصرية .

ملازمة الفنون للمدنية المصرية

ليس رقى الفنون فى الأمة مقترناً على الدوام برقيها العقلى ولا بما تبلغه من مدنية وأثر فى الحياة البشرية العامة . فمن الأمم من بلغ من المدنية مبلغاً رفيعاً ، ومع ذلك فليس للفنون عندها إلا جانباً متواضعاً .

ولكن مصر القديمة التى اقترنت مدنيتها منذ الأجيال البعيدة بالتفوق فى الفنون ، كانت دائماً حاملة لواء المدنية وقائدة الفكر البشرى فتخرج فى مدرستها أعظم فلاسفة اليونان وانحدرت عن مدنيتها جميع المدنيات الأخرى .

ولهذا ترى مصر الحديثة ان من النقص ألا تتمشى

الفنون جنباً إلى جنب مع مقومات النهضة وعناصرها الأخرى، وأن لها فى ماضيها الزاخر مراجع الهام لفنها الجديد، وأن روح الأمة الممثل فى قوميتها سيكون هديها فى توجيه الفنون وجهة ممتازة خليقة بماضى مملوء بالفن والجمال.

العقل المصرى عقل فنى موهوب

فواجب العقل المصرى، هذا العقل الفنى الموهوب منذ القدم، أن يجعل الفنون ظاهرة أخلاقية له، وعنصراً أساسياً من عناصر مدنيته، وضرورة لازمة لثقافته ونجاحه فى الحياة، على أن يكون الفن المصرى فناً ممتازاً بمصريته بين جميع الفنون.

وكما أنه يجب أن يكون فننا ممتازاً بين الفنون الأخرى؛ كذلك يجب أن تميز مدنيتنا بالتفوق فى

الفنون ، ذلك لأن طابع عقلنا المصري ، وطابع ثقافتنا منذ الأبد ، إمتاز بميله الغريزى إلى إجادة الفنون فى جميع عصور التاريخ . والقاء نظرة فيما أبدع العقل المصري من الآثار ، سواء أكانت فرعونية أم إسلامية تدلنا على أن الفنون كانت أظهر عناصر المدنية المصرية منذ القدم ، وأبقاها على مر الأيام واختلاف الأزمان . فمن واجبنا الآن أن نحافظ على هذا الطابع الفنى للحياة التى نتجه إليها .

على أننى لا أدعو إلى هذا الذى أقوله ، إلا لأنى مؤمن كل الايمان بأن العقل المصرى خلق فناناً فى تكوينه وغريزته ، محباً للفطرة والجمال بحكم الطبيعة الموهوبة المتاحة فى صفاء الجو وخضرة الأرض ورشاقة النيل . فالمصرى هو حقاً ابن الطبيعة الرحيمة التى تشبعه حناناً ورحمة وتغذيه جمالا وانسجاماً ، فتراه ينطلق فى

صباحه إلى عمله فى الحقل مغنياً فى بكورته ، هاتفاً بجمال الطبيعة شاعراً بجلال الكون وبهاء الحياة، فهو شاعر صامت ينشد كل يوم بصمته أبلغ شعر فى الوجود ، ويرتل كل مساء أعذب ترتيل يصل الى السماء فى حرارة وايمان .

والشعب المصرى شعب فنان محب للغناء ، واكبر ظاهرة لهذا انك تجد الباعة فى ندائهم يحرصون على تجويد أصواتهم وترتيلها ؛ حتى أصبح هذا التجويد من المظاهر المألوفة التى يجب أن يلاحظها رجل الاجتماع كظاهرة اجتماعية تدل على حب الشعب للفنون الجميلة .

فن العمارة

ولعل فن العمارة هو اخلد ظاهرة تركتها المدنية المصرية القديمة كأثر من آثار العقل الفنى المصري . فهو دليل مادى على مبلغ ما وصلت اليه المدنية المصرية من

الفنون ، وهو ظاهرة تدل دلالة صحيحة على طابع العصر الذى نشأت فيه هذه الفنون أيضاً .

ولو أن التاريخ استطاع أن يبقى ما كان لمظاهر المدنية المصرية من الآثار الفنية الأخرى كالشعر والكتابة والموسيقى وما اليها من فنون الالهام ، لكانت هذه المظاهر مرآة صادقة للعقل المصرى ، لانها تكشف عن نواحي الانفعال والحس التى توجه المدنية وجهاتها المختلفة على أنها على كل حال كانت تعبر عما عبر عنه فن العمارة من حاجات الزمن الذى ولدت فيه هذه الفنون .

على ان المزاج الفنى الذي جبلت عليه الطبيعة المصرية قد برز جليا واضحا فى جميع عصور التاريخ ، ولم تتغلب عليه الفتوح المختلفة بطابعها الفنى ، فظل سليما حافظا لكيانه ، قويا فى شخصيته حتى انه أثر فى فن الفاتحين انفسهم ، فالفرس والاغريق والروم والبطالسة ، كل

هؤلاء تأثروا بالفن المصرى وتغلبت عليهم روح مصر الفنية ، وان كانوا قد تغلبوا عليها من الناحية السياسية .

هذا هو روح الأمة المصرية الذي يجرى بها الى غايتها وهو روح قوى غلاب ذو أثر فعال له حصانة ألوف الاجيال التى كونته . وهو الآن أشد قوة ويقظة من ذى قبل لانه جمع الى خلاصة تلك الاجيال البعيدة تجارب العصر الجديد ـ ولهذا كانت النهضة المصرية الجديدة نهضة أجيال لا نهضة أعوام .

* * *

ليس العقل المصرى فى نهضته الحديثة عقلا رجعياً . فهو يتأثر بالتغييرات النفسية التى تحوطه . ويستمرىء عناصر المدينة الاوربية الجديدة فتأثر بما حوت من علوم وصناعة وتربية واقتصاد وسياسة ـ ولهذا تأثرت الفنون بعناصر الفن الأوربى ـ فخرج فن العمارة الحديث

عن كيانه المصرى البحت ؛ الى كيان جديد لم يألفه الذوق المصرى الا لضرورة الاستثمار والاقتصاد ، ولهذا ساير فن العمارة الذوق المصرى طائعا متأثراً بظروف اقتصادية فأصبحنا نرى العمارات الشاهقة تحوى مئات الغرف والدور ، وقد قامت فى نموذج أقرب الى العلم منه الى الفن يصور مجهوداً عقلياً جباراً يتمشى مع ما يخضع له روح العصر من مظاهر الاقتصاد والمال .

فالعقل المصرى الآن ينقل العمارة عن الأمم الأوربية نقلا مطابقا لأصلها على انها ليست فناً امتزج بنفسه وانما على انها ضرورة اقتصادية يدعو اليها روح العصر الجديد .

فليس الاتجاه الى نقل العمارة الأوربية الى بلادنا يدل على تغيير فى المزاج المصرى إذ ليست هذه العمارات فى فنها تطابق المظهر الخارجي لروح الأمة المصرية

وانما هذا الاتجاه ان دل على شيء فانما يدل على اتجاه اقتصادي ليس غير .

ولهذا كان علينا أن نعالج الأمر تطبيقا لسيادة روح الأمة على فن العمارة ، وعلى اعتبار ان هذا الفن يجب أن يكون مظهراً خارجياً لمزاج الأمة نفسها ، ودليلا ملموساً على اتجاه روح الأمة القومي .

فمن المبادىء التي يجب ن نقبلها الآن : ان الروح السائد في نظام هذا العصر هو الروح الاقتصادي الذي تأثرت به جميع النظم الاجتماعية حتى ان الفنون نفسها خضعت له خضوعا تاماً . وعلى ذلك فنحن لا نستطيع ان نحمي فن العمارة المصري الذي ننشده من العوامل الاقتصادية ، وكل ما نصبوا اليه هو أن نفوز بفن يلتئم مع المزاج المصري ويتمشى مع روح العصر الاقتصادي ان القومية المصرية تدعونا دائما لأن نلبي مطلبها

فنظهرها فى جميع مرافق مدنيتنا وعناصر حياتنا الجديدة وليس يعوز فن العمارة المصرى القديم توليد فن جديد ملائم للعصر على أن يكون نسلا صحيحا من الفن المصرى سواء أكان فرعونيا أم اسلاميا متمشيا مع روح العصر الذي نعيش فيه .

فى النقش والتصوير

وأما النقش والتصوير فلم يتجها نحو القومية المصرية إلا فى العشرين سنة الاخيرة حيث بدأت الثورة المصرية تلفت مشاعر الفنان الى مصادر غنية تلبى الهامه بما يقع تحت حسه ونظره من مشاهد زاخرة بالحياة . وكان قبل ذلك يقصر فنه على تقليد صور تترجم عن أفكار أجنبية بعيدة عن قوميتنا وحياتنا المصرية .

وكذلك فن النحت فقد رجع الى مورده وصميمه

حتى ان « مختارا العظيم » عندما فكر فى اخراج صورة للنهضة المصرية أجاب نداء القومية الخالصة فأخرج فكرته فى انهاض ابى الهول من رماله تلبية لنداء المرأة المصرية اشارة وتقريراً الى أن المرأة أساس نهضة الأمة. فاشار بذلك الى مصدرين أساسيين من مصادر كل نهضة وهما الماضى والمرأة التى تخلق المستقبل.

وفى الحق ان الفنان المصرى شاعر له ملكة سحرية تقوده فى اعماله بهدي من روح زمانه وأمته ، وهو ملهم فى جميع حالاته لان عقليته متصلة بهذه العقلية التاريخية المملوءة بصور مزدحمة من الالهامات والمشاعر الموروثة والمعتقدات التى لا يمكن أن يتخلص منها فهو متأثر بكل هذا وان كان لحد ما لا يشعر بهذا التأثير العميق.

. . .

الموسيقى

وأما الموسيقى فهى المشكلة الفنية التى وقفت حائرا عندها . إنى اعتقد أن الموسيقى يجب ان تكون معبرة أصدق التعبير عما يخالج القلب من احساس ومشاعر وانفعالات أخرى واعتقد أيضاً ان أصدق تعبير لما يخالج نفسى هو لغتى وبيانى لا لغة غيرى وبيانه .

على هذا الاساس واجهت مشكلة الموسيقى المصرية فرأيت اننا الى اليوم مازلنا نعبر عن مشاعرنا وأحاسيسنا الموسيقية بلجهات وأوضاع غيرنا من الأمم .

وانى وان كنت أجل الموسيقى فى جميع أوضاعها لانها تصور الجمال وتحاول الوصول بالعقل البشرى الى لذة السمو والاتصال بالمثل العليا إلا انى أريد أن اشرك العقل المصري والقلب المصري فى هذا المضمار السامي بان يخرج انغاما وأوضاعا جديدة تلائم مزاجه ملائمة لا نفور فيها ولا نشوز .

لقد شغف المجتمع المصرى منذ الأجيال البعيدة بجمال الموسيقى فاتخذها قدماء المصريين نظاماً صالحاً للتهذيب الدينى وجعلوها ركناً ضرورياً فى عباداتهم وولائمهم . وكانوا أول من اكتشف السلم الموسيقى وأول من استعمل الناي والعود والمزمار والدف والطنبور . ولم تزل صلوات أخناتون منقوشة على جدران المعابد ولم تزل تلك الآلات الموسيقية تشهد فى مقابر الاقصر على أن الموسيقى كانت من قيم المدنية المصرية القديمة .

على أن الزمن لم يبق من هذه الموسيقى شيئاً غير ترانيم مبتورة احتفظت بها الكنيسة القبطية .

ولما فتح العرب مصر وجاء من بعدهم الاتراك حملوا اليها أوضاعاً من الغناء قد تكون موروثة عن الفرس أو عن غيرهم ولكنها على كل حال كانت أغانى شرقية فأتلفت مع المزاج المصرى فى سهولة عجيبة ، وامتزجت بالذوق

العام حتى أصبحت كأنها قطعة من قلبه وحسه .

ومن ينظر إلى الاوضاع الموسيقيـة الحالية يرى أن البشارف أخذت عن الفرس والاتراك وأن الليالى أخذت عن العرب وأما الموشحات فعن الأغانى الاندلسية .

ولسنا الآن بسبيل نقد هذه الأوضـاع وإنما نحن نرسم الاتجاه الموسيقى الذى يلتئم مع القومية المصرية وما يجب أن يـكون عليه من شخصية وكرامة .

ان فى الريف المصري أوضاعا لاتزال بدائية لفن موسيـقى يصح أن يتسم بميسم مصري بحت . ففيه المواويل التى يلازمها المزمار البلدى ، وفيه أوضاع أخرى مملوءة بالمعانى اللطيفـة والخيـال الفطرى الموهـوب ، والريف المصرى قبل كل شىء مصدر غنى للالهام الموسيقى الصادق فليس علينا من حرج أن ندرس هذه الاغـانى المصرية وأن نسير بها نحو التقدم والتجديد . وليس من

حرج أن نلجأ الى ماالجأت اليه روسيا وتركيا ، فالموسيقى عندهما شرقية فى روحها ، غربية فى مناحيها الجديدة ، أى فيما يتعلق بالسلم الموسيقي وبادخال نظام (الهرمونى) على الموسيقي الشرقية القائمة فى الغالب على (الميلودى)

فالريف المصرى هو مهد للثقافة الموسيقية الجديدة وعلى العكس ترى فى المدينة المصرية مجموعة من الفوضى فتسمع فيها الطقاطيق والأغانى الدخيلة المنقولة بلحنها وروحها عن سقط الموسيقى الأوروبية ولهذا فليس للمدينة المصرية موسيقى خاصة بينما الريف المصري لايزال محتفظاً بطابع الموسيقى القومى .

ولقد كان من أثر طغيان المدنية الأوروبية على العقل الشرقى عامة أن طغت سقط الموسيقى الغربية على أوضاع التلحين والغناء فى مصر فى العهد الأخير طغياناً مضطرباً غير منظم . وأكبر الظن أن روح الأمة ستتغلب فى النهاية عندما تستقر النهضة الموسيقية المصرية على أوضاع

تلائم مزاج الأمة الصحيح .

ولكن ماهى العناصر القومية البدائية التى يصح أن يبدأ عندها فن الموسيقي المصرى؟

انى لا أتردد فأقول أن فن الموسيقى القومى يجب أن يبدأ أولا بأغانى الشعب والمواويل والأغانى البلدية المنتشرة فى لجهات الصعيد وغيره .فعلينا أن ندون ألحان هذه الاغانى القومية وان ندرسها وان نتداولها حتى تختلط بمزاجنا وحتى يأتى اليوم الذي تصدر فيه عن مزاجنا موسيقى ذات ألحان سامية وذات شخصية قوية ممتازة .

لقد استطاع « سيد درويش العظيم » ان يلبى نداء القومية المصرية فبث من نفسه ألحانا ستبقى على الدهر خالدة وكان مع شعوره بوجوب تمثيل الحياة المصرية مجددا يستطيع أن يلائم بمزاجه الموسيقى الموهوب ما بين الموسيقى الغربية من جمال وفن وما يوافق المزاج المصرى من رغبات ومشاعر وانفعالات .

اتجاه الأدب

ماهو الأدب . تأثر الأدب بلون الحكم . أثر العصر التركى فى الأدب المصري . أثر الثورة العرابية فى الأدب المصري . أثر ثورة سنة ١٩١٩ فى تقرير القومية أساسا للأدب المصري الاتجاه الجديد وواجب الأديب . أدب القوة

ماهو الأدب

الأدب هو الصورة الحية التى تظهر الناس على نفس الأديب . والأديب شخصية متحركة حية تصور الحياة التى يحيا فيها ، سواء كانت حياته الخاصة من شعور واحساسات وعواطف وانفعالات وتفكير متصل بنفسه ، أو حياته العامة كفرد متصل بالمجتمع الذى يعيش فيه ، أو كفرد فى الهيئة الانسانية يعمل لها بفكره وايمانه .

وهو فى جميع هذه الصور يظهر الناس على مافى نفسه من خلجات وانفعالات وطموح ، وهو فى جميعها حركة

دائبة تفكر وتشعر وتعمل لفكرة أو مبدأ أو عاطفة أو عقيدة.

فالأدب هو انتاج هـذه الحركة . فاذا التزم الأديب ناحية من التفكير المحدود المقيد كان الأدب أدباً عقيما.

ويظهر ذلك عندما يحاط المجتمع بلون من الحكم يدخل الأديب المفكر تحت طائلة الخوف من العقاب، فينحصر الفكر فى دائرة ضيقة وفى أنواع خاصة من الأدب . وتفنى شخصية الأديب فى شخصيات أخرى فلا يكون انتاجه غير المدح والرثاء والملق ، وينصرف الأدب إلى وجهة ذليلة لا كرم فيها ولا اباء ، فلا يمثل الأدب إلا النواحى المنحطة من التفكير ، فى أساليب عقيمة ملتوية كالاشارة والايماء والتلميح ، فراراً من القانون وقيوده ، وخشية من السلطان وعقابه .

***

ولقد مر الأدب المصري بهذا الطور ، فقاسى العصر العثمانى وكان عصراً خاملا فنيت فيه الشخصية المصرية فى السلطان التركى فذهب الشعراء يومئذ إلى أبوابه يمدحونه ويرددون ذكر ولاته فطبع شعر هـذا العصر بطابع التكسب والاستكداء . وأما النثر فكان هو الآخر متكلفاً مصطنعاً لا شخصية فيه ولا فكر ولاحرية تسمو به إلى نواحى الفن والجمال .

بل ان الأساليب التركية كانت تطغى على الرسائل الخاصة والعامة كرسائل الدواوين . وظل الأمر على هذا النحو إلى عصر البارودى الذى جاء فكان شاعراً مصرياً معتزاً بقوميته فصور نواحى كثيرة ومختلفة من القومية المصرية ولا غرابة فى هذا النحو الجديد لأن البارودى لم يكن إلا شاعر الثورة التى وجهت التفكير إلى القومية المصرية .

لم تكن القومية قبل ذلك محترمة الجانب لأن الحاكم التركى لم يكن لينظر اليها إلا بالنظرة المزرية الحقيرة نظرة السيد إلى خادمه ، فاى أديب وأى شاعر كان ليستطيع أن يذكر قوميته ، وإلا كان مفتريا على السلطان التركى ونفوذه فى البلاد . ولعل الثورة التى قام بها عرابى لم تكن إلا لتقرير حق المصري والاعتراف بقوميته فى سيادة جيشه وبلاده . فمنذ فكر عرابى فى مصريته أتاح للقومية المصرية بعثاً بعد هجوع طويل وأخذ الفكر يرنو إلى الوجود ، وبدأ العقل المصرى يتفتح نحو الحرية والنور وبعث الله لمصر رجالا وشباباً رفعوا علمها وقادوا ثورتها ، وساروا بالفكر إلى طريق الحرية ممزقين حجب الاستعباد باعثين من نفوسهم شعلة النور واليقظة ، فكان جمال الدين الأفغانى وكان سعد زغلول وكان محمد عبده وقاسم أمين.

كل هؤلاء وغيرهم هم الذين حرروا الفكر المصرى وبعثوه بعث النهضة الجديدة .

سلك الأدب المصرى طريق القومية وأخذ النثر ينحو نحو الكرامة يتحدث عنها فى لغة خطباء الثورة الرنانة ونشط نوع طريف من الأدب الخفيف تداولته الجماهير الثائرة مغنية بقوميتها هاتفة بمجدها القديم ؛ هذا النوع كان زجلا من الكلام دون اللغة المصرية العامية أفصح التعابير وأجمل الأمثال .

وأما الشعر فلم يفصح عن القومية كما أفصح عنها النثر فلبث يصور أخيلة غير مصرية ، مقلدا عقل الشاعر العربى حتى أتيح للقومية المصرية شاعر نهج على مدرسة البارودى فأصبح علما وتأثر بالقومية المصرية فأظهرها فى جميع مراحلها ، كريمة ، غنية ، مملوءة بالحياة ، زاخرة بالحق والجمال . هذا الشاعر هو حافظ ابراهيم الذى شاء أن

يكون شاعر القومية المصرية فحرص على أن تسميه الناس بشاعر النيل . فكان الشاعر المصرى الوحيد الذى تستطيع أن تدون من قراءة ديوانه تاريخ النهضة المصرية السياسية الأخيرة .

ثورة سنة ١٩١٩ وأثرها فى الأدب

على أن الاحداث التى طرأت على البلاد بعد الثورة العرابية وما كانت عليه الحال إلى سنة ١٩١٩ قد جعلت الأدب حائراً مضطرباً حيرة العقل المصرى وأضطرابه طول ذلك الحين . بل ان اضطراب العقل المصرى لم يهدأ ولم يستقر حتى حفزته الحرب الكبرى إلى التطلع نحو المبادىء التى اشتعلت من أجلها نيران هذه الحرب ، فلم يكد بشير السلم يحمل لواءه ويغنى أغنية السلام حتى هبت مصر الثائرة تنادى العالم أجمع ان يعترف بحقوقها وسيادتها واستقلالها ، وخاضت البلاد مغامرات قاسية

زادت العقل المصرى تمسكا بمصريته وقوميته وطغت على البلاد حكومات ديكتاتورية حاولت ـ وبئس ماحاولت ـ أن تطفىء نور الوطنية من قلوب الناس وان تحكم البلاد بالقهر والعسف، ولكن الحق غلاب وروح الأمة هو الذي يملى ارادتها فى النهاية، وهو الذى يقرر دستورها وأوضاع حياتها دائماً.

وليس من شك فى أن الأدب تأثر بهذه البيئة السياسية القلقة بين الاضطراب والاستقرار. بين التردد والخوف. والتطلع والأمل. والحكم والقهر. والحزبية والقومية. والاثرة والفداء. والكبت لروح الأمة أحياناً، والثورة والتحطيم أحياناً أخرى. حال مضطربة فى جميع نواحيها يجتازها الأدب ويتأثر بجميع ألوانها من خير وشر وحرية وعسف.

وكانت غاية الأديب التطلع إلى حياة مغردة مملوءة

بمعانى الحرية والجمال ، فلقد كان الاستقلال انشودة والحرية أملا . وكانت الحياة الاجتماعية تجتاز ظرفاً مضطرباً عصيباً ، وطن مفقود الكرامة مركزه الدولى غير محدود ولا معروف ، والاجنبى يحتله ويصرف أموره كيفما شاء ، وامتيازات أجنبية هادمة لجميع معانى الكرامة ـ والناس احزاب وشيع والصحافة مترددة بين عصا السلطان ومطالب الشعب ـ حال حيري . وحكومات تتولى لتزول بعد حين ، وبرلمان يفتح أبوابه فى الصباح باسم دستور البلاد فيغلق فى المساء باسم القوة والاستبداد ، وأحزاب مفتعلة لاتمثل رأى الأمة تتكىء على سلطان المحتل وتقوي بروحه وتشتد بنفوذه . هذه الحال لم تكن لتخرج إلا نوعا مضطرباً من الأدب ولكنه طريف سلك بالنثر طريق الكفاح والجدل والمناقشة والخطابة ـ ثم وجدت القضايا السياسية الكبرى التى دبرت لزعماء

البلاد ، فسلك النثر طريقاً نحو البلاغة الكلامية فى أساليب لبقة باهرة ، وقامت خطب فى البرلمان هى مثال يحتذى فى الأدب ـ ولسنا ننسى ما كان لزعيم البلاد خالد الذكر سعد زغلول من أثر فعال فى وضع القيم الأدبية للخطابة مما أثر فى توجيه الأدب نحو القومية المصرية الخالصة .

وظهر أدباء عديدون وشعراء من شباب البلاد جعلوا القومية مثار الهامهم ، ومهبط خيالهم ، حتى كادت الأخيلة العربية القديمة تزول من الشعر المصرى الحديث ، فاندثرت ذكر الصحراء والناقة والاطلال والربوع ـ وحل محل هذا كله مايستوقف الشاعر المصرى من الهام يجده فى جمال النيل وصفاء الطبيعة وفيما تلهمه اياه حياة الريف المصرى من مناظر وشعور وتفكير وما توحيه آثار مصر القديمة من مجد وفخر ، وبدأت القصة المصرية تتكون

مصورة البيئة المصرية من حيث الغرض والاسلوب وسياق التفكير .

اتجاه الادب الحديث : ادب القوة

وما دامت حالتنا السياسية قد استقرت بعد المعاهدة والمعاهدة المصرية الانجليزية أظهر حدث فى تاريخ مصر بعد الاحتلال الانجليزى - لهذا يجب أن نجعلها حداً فاصلا بين ماض مملوء بالجهاد والأمل ، ومستقبل زاخر بالجهد والعمل - فاذا كان الأديب فى الماضى يفهم الحرية على أنها انشودة عذبة وأمل غال تراق من أجله الدماء ، فتستنشده ما يشاء خياله الخصب من شعر عذب و كلام بليغ ، فيجب أن يفهم الأديب الآن ان الحرية ليست إلا المسئولية الوطنية التى يجب أن يؤديها بالجهد والعمل . وأن واجب الأديب ليس فى سلوك هذه الاساليب العذبة الرقيقة بل واجبه الآن أن يسلك طريق

المجد فيستنشد أدب القوة دائماً ليبث فى مواطنيه روح العمل والشعور بالمسئولية الكبرى التى نشأت عن عهد الحرية والاستقلال .

أدب القوة وفلسفة القوة هما مظهر حياتنا الأدبية الجديدة ـ ذلك لأن المستقبل مملوء بالاحداث الجسام الملقاة على عاتق شباب هذا الوطن ، وقد تحولت روح الأمة بعد استقرار حالتها السياسية إلى روح متطلعة نحو المجد ، ساهرة على أداء واجبها لصيانة استقلال عزيز عليها ، وما دام الأدب صورة حية من شعور الأمة وحياة الأديب ، فيجب أن يتجه الأدب إلى هذا النحو الجديد ، ويجب علينا أن نلغى المبادىء القديمة التى دعونا اليها من قبل ، والتى أخذ الغرب يروجها بين الأمم الضعيفة ، إذ كان يدعو إلى السلام العام فى حين نراه يعمل على زيادة التسلح وتقوية جيوشه وأساطيله ، حتى

نشأت نظرية متناقضة أقرتها الدول ،وهى نظرية السلام المسلح .

ان مصر تجتاز الآن مرحلة انتقال وعصور الانتقال من أكثر العصور خطورة فى تاريخ الأمم ،لأنها تحتاج إلى دقة لتركيز الحياة واختيار النظم والمبادىء الملائمة لمطالب الحياة الجديدة .

والحياة الجديدة تتطلب من مصر مسئولية لصيانة استقلالها من كل معتد أو مغير ،كما تتطلب منها أن تساهم فى المجتمع البشرى مساهمة عملية بحمل تبعاتها ونصيبها فى ترقية المدنية عامة .

فالحياة الجديدة تحتاج الى الأدب القوى ، تحتاج الى الأديب الذى يخاطب الحياة من غرائزها ، الى الأديب الذى يهيىء بلاده للمستقبل المحفوف بالمخاطر فينتج أدباً ذا شخصية يشترك المستقبل فى تكوينه بتحفزه وتطلعه وامله .

نحن فى حاجة الى الاديب الذى يقول لنا دائماً قول نيتشه لشباب المانيا :

« ابعثوا سفنكم فى البحار المجهولة ،
وابنوا منازلكم حول البراكين . »

فهرس

مقدمة

٧ أثر التطورات الاقتصادية والسياسية فى توجية الأمة.

٨ مبدأ تحولنا ويقظتنا .

٩ طبيعة العقل المصرى ومدى تأثره بالانقلابات .

الاتجاه الاجتماعى والاخلاقى

١٥ غايتنا بعد الثورة .

١٧ حكومة الشعب تمثل روح الأمة .

١٩ علامات الانحطاط البادية فى مظاهرنا الاجتماعية

٢٤ حدود تغيير أخلاقنا

مشكلة التعليم

٢٦ الثقافة العامة والتعليم
٢٧ أغراض التعليم فى عصور الاحتلال
٣١ عيوب التعليم .
٣٣ مشكلة المتعلمين المتعطلين

المرأة والطفل

٣٧ المرأة ومسئوليتها الجديدة .
٣٩ الطفل

اتجاه التشريع

٤٢ قومية التشريع وتوحيد القضاء واستقلاله
٤٦ الامتيازات الأجنبية
٤٨ الاجانب المتمتعون بالامتيازات والغير المتمتعين بها .
٥٨ كيف نشأت المحاكم المختلطة .

٦٦ محو المركزية من التشريع الادارى.

الامتيازات فى طريق الالغاء

٦٧ فى مونترو
٦٨ خطاب الرئيس موتا .
٧٢ خطاب النحاس باشا

الاتجاه الاقتصادى

٩١ المصرى للمصرى .
٩٤ هل مصر بلاد غنية .
٩٩ موارد الثروة الأهلية وطرق حمايتها
١٠٦ احلال الأموال المصرية محل الاجنبية
١١٥ الديون العقارية
١٢١ الوقف الأهلى ظاهرة اقتصادية

المسائل القومية العامة

١٢٦ المركزية
١٢٨ الفلاح والقرية المصرية
١٣٢ هجرة الفلاح من القرية
١٣٤ ثقافتنا الصحية
١٣٦ الدفاع القومى
١٣٩ نظام الفرق

اتجاه الفنون

١٤٢ ملازمة الفنون للمدنية المصرية
١٤٣ العقل المصرى عقل فنى موهوب
١٤٥ فن العمارة
١٥٠ النقش والتصوير
١٥١ الموسيقي

اتجاه الأدب

١٥٧ ماهو الأدب
١٥٨ أثر العصر التركى فى الأدب المصرى
١٥٩ أثر الثورة العرابية فى الأدب المصرى
١٦٢ أثر ثورة سنة ١٩١٩ فى تقرير القومية اساساً للأدب المصرى .
١٦٦ الاتجاه الجديد وواجب الأديب: أدب القوة

ثمن الكتاب

جعل المؤلف ثمن الكتاب ٢ ص تعميما لنشر المبادىء التى يرمى اليها وتبرع بدخله جميعه لمشروع الدفاع القومى .

مطبعة الشرق بشارع كلوت بك لصاحبها زكي رزق الله

مكتبة الغرب
لصاحبها
الشيخ يوسف توما البستاني
شارع الفجالة
بمصر

DATE DUE

309.162:M27iA:c.1
المنجوري، محمود
اتجاهات العصر الجديد في مصر
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01012969

American University of Beirut

309.162
M27iA

General Library